وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تنظيمات سياسية وإدارية

واقع التنمية المحلية بمناطق الظل في الجزائر

(الأهداف والنتائج، دراسة حالة بلدية قنواع ولاية سكيكدة)

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ:

_ درويش حسين د. محمد الصالح بوعافية

أعضاء لجنة المناقشة

لقب واسم الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. مسلم بابا عربي	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	رئيسا
د. محمد الصالح بوعافية	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
د. حسن بن كادي	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	عضوا

السنة الجامعية: 2021-2022م

الملخص :

تعالج دراستنا واقع التنمية المحلية بمناطق الظل في الجزائر، هته المناطق التي تعيش على واقع التهميش و العزلة و إنعدام مقومات العيش الكريم على جميع الأصعدة ،مما دفع بالدولة الجزائرية أن تسطر برنامج تنموي إستعجالي ، من أجل تحقيق العيش الكريم لأكثر من ثمانية ملايين مواطن تم إحصاؤهم في هته المناطق البالغة 13587 منطقة ظل تتوزع على كامل التراب الوطني ، وهذا من خلال البرامج التي تركز على المشاريع الملموسة، و سريعة الإنجاز ، كالربط بشبكات الكهرباء، و الغاز و الصرف الصحي، تحسين ظروف التمدرس ، فك العزلة ...الخ ، و في نفس الوقت من أجل تحقيق التوازن الإقليمي في البلاد.

و هته الدراسة تكمن أيضا في معرفة مفهوم مناطق الظل و أسباب ظهورها ،إلى جانب المشاريع التنموية الإستعجالية التي إستفادت منها هته المناطق للخروج من دائرة التهميش و الإقصاء ، وهل هته المشاريع كانت كافية ملبية لإحتياجات سكان مناطق الظل أم أنها غير كافية ، و هذا من خلال إبراز الإمكانات المسخرة من قبل الدولة الجزائرية لمساعدة هته المناطق و تقييم دور الجماعات المحلية في تنفيذ المخطط الإستعجالي، مع ذكر أهم النتائج و التوصيات .

الكلمات المفتاحية : الجماعات المحلية ، المجالس المحلية المنتخبة ، التنمية المحلية ، مناطق الظل .

Abstract

Our study deals with the reality of local development in shadow areas in Algeria yhese are areas that live on the reality marginalization, isolation,and the lack of the elements for a decent life at all levels this prompted the Algerian state to write an impossible development program in order to achieve a decent life for eight (8) million citizens who were counted in these areas the amount of 13587 shadow areas sits on the entire national territory, and this is through programs that focus on tangible and quick projects such as connecting to electricity, gas and sewage networks, improving school conditios , breaking isolation, etc, at the same time, in order to achieve regional balance in the country.

and this study also lies in knowing the concept of shadow areas and the reasons for their emergence, along with urgent development projects , that these areas benefited from to get out of the cycle of marginalizatios and exclusion, and were these progects sufficient to meet the need of the residents of the shadow areas, or were they insufficient this is by highlighting the capabilities harnessed by the Algerian state to assist these regions and evaluating the role of local communities in implementing this emergency plan, with the most important results and recommendations.

Keywords : local communities , elected local councils, local development ,shadow areas.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	I
الإهداء	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
مقدمة	أ
الفصل الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي للتنمية المحلية والجماعات المحلية ومناطق الظل بالجزائر	
تمهيد	08
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية .	09
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية .	09
المطلب الثاني المشاركة الشعبية في التنمية المحلية .	15
المطلب الثالث: مجالات و البرامج التنمية المحلية.	18
المطلب الرابع : أهداف وأهمية التنمية المحلية.	23
المبحث الثاني : الإطار النظري و ألمفاهيمي للجماعات المحلية.	27
المطلب الأول : تعريف الجماعات المحلية .	27
المطلب الثاني : الجماعات المحلية في الفقه الجزائري.	29
المطلب الثالث : تاريخ الإدارة المحلية في الجزائر.	33
المطلب الرابع :مشاكل الجماعات المحلية في الجزائر.	37
المبحث الثالث : مناطق الظل.	39
المطلب الأول : مفهوم مناطق الظل .	39
المطلب الثاني : مناطق الظل دراسة إحصائية .	39
المطلب الثالث : الأسباب و العوامل المؤدية لظهور مناطق الظل	42
خلاصة الفصل الأول	44
الفصل الثاني : مساعي الدولة الجزائرية لترقية مناطق الظل.	
تمهيد	46
المبحث الأول : برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020ـ 2024 .	47
المطلب الأول : المعطيات العامة.	47
المطلب الثاني : المشاريع التنموية الموجهة لمناطق الظل.	48

المبحث الثاني : دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل.	51
المطلب الأول : دور البلدية في التنمية المحلية .	51
المطلب الثاني : دور الولاية في جهود التنمية المحلية.	56
خلاصة الفصل الثاني	61
الفصل الثالث: واقع التنمية ببلدية قنواع و المشاريع التنموية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020 – 2024.	
تمهيد	63
المبحث الأول : لمحة عامة عن ولاية سكيكدة .	64
المطلب الأول التنظيم الهيكلي و الإداري لولاية سكيكدة .	64
المطلب الثاني : لمحة تاريخية عن المجالس الولائية المنتخبة .	66
المطلب الثالث : المشاريع التنموية لمناطق الظل بولاية سكيكدة .	67
المبحث الثاني : تجربة بلدية قنواع في التنمية كمنطقة ظل .	69
المطلب الأول : التعريف ببلدية قنواع .	69
المطلب الثاني : مشاريع التنمية بالبلدية ونتائجها.	69
المطلب الثالث : أهم التوصيات .	80
خلاصة و إستنتاجات .	81
خاتمة	84
قائمة المراجع	87
الملاحق	93

مقدمة:

تلعب التنمية المحلية دورا مهما و محوريا لدى جميع دول العالم ، سواء من أجل تحقيق الإستقرار، أو من أجل تعزيز البنية التحتية ، و كذا من أجل تحسين المستوى المعيشي للسكان بدون تمييز،و أهميتها تكمن أيضا في تحقيق التوازنات بين مختلف المناطق ، و لهذا عكفت الجزائر منذ إستقلالها على العمل على تحقيق تنمية متوازنة شاملة بعدما ورثت التخلف و تبعاته من الحقبة الإستعمارية ، وهذا من خلال تبني اللامركزية الإدارية و المتمثلة في البلدية و الولاية بإعتبارهما جماعات محلية مساعدة للسلطة المركزية من أجل تحقيق أهدافها التنموية ، من خلال وضع مدونة المخططات التنموية المحلية ،ممثلة في المخططات البلدية للتنمية ،و المخططات القطاعية للتنمية،و ذالك لكون التنمية تنطلق من الجزء إلى الكل ،و من القاعدة إلى المركز،إلى جانبا برامج ذات الطابع الوطني،والدولة ترى في البلدية و الولاية كجماعات محلية أوجدت لتحقيق التنمية المحلية على كل إقليمها الإداري ، حيث عكفت الجزائر على تسخير كل الإمكانات المالية و المادية من أجل تجسيد هته التنمية ،و بالرغم من مرور عدة عقود من هذا التبني لا تزال التنمية المحلية تراوح مكانها ، بل عرفت الجزائر إتساع رهيب في الفوارق الإجتماعية وكذا الجهوية و اللإستقرار بجميع جوانبه، مما أجبر الدولة كل مرة على إتخاذ حزمة من الإصلاحات و البرامج التنموية من أجل الإنعاش الاقتصادي ، ، حيث ثم تخصيص أموال ضخمة لدفع عجلة التنمية المحلية في المناطق التي تعاني الحرمان و التخلف كالمناطق الجنوبية و الحدودية و الأرياف، وما يعرف حاليا بمناطق الظل وهذا بعد مجيء الرئيس الحالي السيد عبد المجيد تـــبـــون و تبنيه في خطابه بتاريخ17/16 فيفري 2020 ، و الذي تطرق فيه لأول مرة لمصطلح مناطق الظل و ضرورة الإهتمام بهته المناطق و هته الطبقة المحرومة من المجتمع ، من خلال جملة من الإجراءات الإدارية و المالية وفق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020 ــ 2024 ، من أجل تسريع وتيرة التنمية المحلية في مناطق الظل التي أحتلت الحيز الأكبر من الإهتمام و المتابعة والحث على تجسيد المشاريع في اقرب وقت ممكن .

أهمية الدراسة :

إن موضوع دراستنا هو واقع التنمية المحلية في مناطق الظل ،و لهذا تكمن أهمية الدراسة في:

- معرفة دور الجماعات المحلية (البلدية– الولاية) في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل، والمعوقات و المشاكل المعترضة لممارسة مهامها، و الحلول المناسبة من أجل تحقيق تنمية فعلية و ترقية مناطق الظل ، و هذا من خلال الإعتماد على الدراسات السابقة المتمثلة في مختلف البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر وإستغلالها و توظيفها من حيث النتائج والعراقيل التي واجهتها .
- إبراز أهمية الأدوار التي من المفترض أن تلعبها الجماعات المحلية في مجال التنمية .

- إن موضوع الجماعات المحلية و تنمية مناطق الظل يكتسي أهمية كبيرة من الناحية الواقعية،و كذلك من خلال دراسة الأساليب العلمية الناجحة التي تقوم عليها تنمية مناطق الظل في الجزائر.
- ينصرف مضمون هذه الدراسة إلى البحث عن رؤية مفادها أن الجماعات المحلية تعتبر النواة الأولى لتحقيق التنمية المحلية بصفة عامة و تنمية مناطق الظل بصفة خاصة .

يمكن القول أن الأهمية العلمية للموضوع كما سبق ذكره و الأسباب الموضوعية لإختياره تتعلق ربما بندرة الدراسات المتخصصة عن دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل بالجزائر خاصة باللغة العربية.

و يمكن القول أنه لا توجد دراسات أكاديمية متخصصة كثيرة عن هذا الموضوع بقدر ما هنالك دراسات تناولته كجزء من موضوع أشمل ، و حتى الدراسات بعض الدراسات التي تناولت الموضوع فهي إما دراسات يغلب عليها الطابع الصحفي، أو يكون موضوعنا فيه نقطة جزئية من موضوع أشمل ، أو تناول جانبا جزئيا من جوانب الموضوع .

أما الأهمية العملية للموضوع فتتجلى في كونه يتعرض لمحاولة دراسة و فهم و تفسير الدور الذي تقوم به الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل في الجزائر .

أسباب اختيار الموضوع :

- رغبة شخصية ملحة في معالجة المواضيع ذات الصلة المباشرة و الوثيقة بالواقع السياسي للبلاد ، حيث أن الباحث مطالب في النهاية بتقديم أجوبة مقنعة و حلول شافية لما يطرحه واقع الحال من تساؤلات و إستفهام .
- إن دراسة موضوع التنمية المحلية و الجماعات المحلية و مناطق الظل و تنميتها، تأتي من منطلق رغبة شخصية في التطرق إلى واحد من المواضيع المهمة في حقل العلوم الإجتماعية بصفة عامة و حقل العلوم السياسية بصفة خاصة ، و التي من شأنها أن تساهم دراستها في توضيح الرؤى ورسم تصور شامل حول الواقع السياسي للبلاد ، بإعتبار أن تنمية مناطق الظل موضوع جديد و أنه يحظى بإهتمام واسع من مختلف الدوائر و الفواعل الرسمية و غير الرسمية ،و بالتالي لكونه بداية الإنطلاق في إعطاء دور أكبر و أوسع للجماعات المحلية والمجالس المنتخبة من خلال القوانين و التنظيمات .
- حاجة المكتبة الجزائرية المتخصصة إلى المزيد من الدراسات المرتبطة بهذا الموضوع.

ومن الأسباب الموضوعية التي تقف وراء هذا الإختيار ، طبيعة الموضوع الذي يشكل في نظرنا مجالا ملائما لتوظيف مختلف الأدوات المنهجية و التقنيات البحثية ،و إختيار مدى قدرة الباحث على إستخدام الزاد العلمي المحصل طيلة سنوات التكوين في مرحلة التدرج و ما بعد التدرج .

فموضوع مثل هذا يمكن القول أنه يشكل تحدي حقيقي لقدرات الباحث .

بالإضافة إلى ذلك تبرز الأسباب الموضوعية في إختيار هذا الموضوع من قيمته العلمية إضافة إلى أنه موضوع مهم على مستوى الطرح العلمي و الأكاديمي ، و هو مايشجع الباحثين و الدارسين على بذل المزيد من الإجتهاد و محاولة إثراء الموضوع من جانبه النظري و التطبيقي .
ناهيك عن محاولة مقارنة ما يتم تناوله نظريا و ماهو موجود على أرض الواقع .

أهداف الدراسة :

بصفة عامة تلخيص أبرز أهداف الدراسة فيما يلي :

أولا– هدف أكاديمي بحثي يتمثل في محاولة إثراء المجال المعرفي لموضوع مناطق الظل ،و موضوع الجماعات المحلية و دورها التنموي من خلال الإطار المفاهيمي، و إثراء الرصيد المتوفر في ما يخص الدراسات المتعلقة بهذا المجال، و أيضا السعي إلى المساهمة في إثراء الأطر النظرية المعتمدة في دراسة و تحليل دور الجماعات المحلية في الحياة التنموية و اليومية للمواطن .

ثانيا –هدف علمي محض يتمثل في تحديد أسباب تشكل مناطق الظل في الجزائر و فهم دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل هذه ، و تسليط الضوء على الوسائل التي تستخدمها والآليات التي تعتمد عليها لإيجاد الحلول الكفيلة لتنمية و تطوير هذه المناطق ، و إعطاء نتائج العمليات التنموية و تقييمها .

مشكلة الدراسة :

إن القول بعدم كفاية الدراسات المتخصصة عن الجماعات المحلية و التنمية المحلية و علاقتها ببعضهم البعض بالجزائر كما سبق ذكره ، يجعل الهدف من الدراسة هو السعي لفهم أو محاولة فهم وتحليل حقيقة العلاقة بين هذه المفاهيم ، و منه طرحنا تساؤلا رئيسيا يتمثل في :

هل حققت الدولة من خلال الجماعات المحلية أهدافها من أجل تنمية و ترقية مناطق الظل في الجزائر؟

و ينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية حيث يمكن طرح أسئلة فرعية التالية :

- ماذا يقصد بمناطق الظل ؟
- ما هي خصائص هته المناطق و أسباب ظهورها ؟
- ما هي المشاريع التنموية التي من شأنها تنمية هته المناطق المحرومة ؟
- هل حققت المشاريع التنموية في فك العزلة و تحسين مستوى معيشة قاطنها ؟

حدود الإشكالية :

- **الحدود العلمية** : إقتصرت الدراسة على دراسة ثلاث متغيرات هي الجماعات المحلية ، التنمية المحلية ، و مناطق الظل ، و ذالك للتعمق في كل متغير و لدراسة العلاقة بين كل متغير وأخر توخيا للدقة و ضبط الموضوع أكثر.
- **الحدود الجغرافية** :أو المكانية للإشكالية ،و هي حدود الدولة حيث يرتكز الإهتمام على الدولة الجزائرية دون غيرها ، و إن كان من الضروري اللجوء إلى عقد مقارنات مع بعض التجارب المشابهة في دول أخرى , فإن ذالك لا يخرج عن نطاق المقارنة التي تعد ضرورية في مثل هته

الدراسات ، دون أن يعد ذالك خروجا عن حدود الدراسة ، و بالطبع فإن لهذه الحدود مايبررها سواء من الناحية الموضوعية أو المنهجية ، فالتجربة الجزائرية تطرح العديد من التساؤلات و الإشكالات التي تتطلب الإحاطة بها ، و تستدعي أن نفرد لها دراسة مستقلة ، أما من الناحية المنهجية فإن هذه الحدود كافية لدراسة الظاهرة و الإحاطة بها .

- **الحدود الزمنية :** تقع الحدود الزمنية لموضوع دراستنا حول التنمية المحلية في مناطق الظل من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020 ـــــ2024 .

و هذا إبتداءا من سنة ظهور المصطلح و بداية تطبيق البرنامج الإستعجالي لتنمية هته المناطق و هي سنة 2020 م، و تنتهي في حدود سنة إنتهاء موضوع دراستنا شهر ماي سنة2022م .

الفرضيات :

إنطلاقا من الإشكالية المطروحة و قصد تسهيل الإجابة عن الأسئلة الفرعية إرتأينا طرح الفرضيات التالية كإجابات أولية لتكون منطلقا لدراستنا و ذالك كما يلي :

- تسعى الدولة الجزائرية عبر الجماعات المحلية جاهدت من أجل تنمية مناطق الظل وتحسين والرفع من مستوى معيشة سكان هته المناطق.
- تنمية مناطق الظل يتطلب إستقلالية أكبر لدور الجماعات المحلية و المجالس المنتخبة .

الإطار المنهجي :

- **المنهج التاريخي** : الذي سيأخذ حيزا هاما من الدراسة لكوننا نتعرض لتطور المفاهيم تاريخيا ما من شأنه يساعدنا على فهم و تحليل الموضوع .
- **المنهج الوصفي :** بإعتباره طريقة من طرق التحليل و التفسير ، يستخدم الأسلوب العلمي المنظم من أجل الوصول إلى حقائق معينة حول أي قضية ، فمن الضروري إستخدامه في هذه الدراسة من خلال سرد للمفاهيم و المصطلحات ذات الصلة و المتعلقة بالتنمية المحلية والجماعات المحلية و مناطق الظل.
- **منهج دراسة حالة :**من أهم العوامل التي تساعد على نجاح الدراسات والبحوث العلمية في العلوم السياسية و ربطها بالواقع ،حيث إرتأينا تناول الجماعات المحلية و المجالس المنتخبة كأحد الفواعل الرسمية في تحقيق التنمية المحلية في مناطق الظل بالجزائر .

لأننا بصدد صب أرقام و نسب من أجل دراستها و تحليلها وفق المنهج الإحصائي .

هندسة الدراسة :

في دراستنا هته قمنا بتقسيم بحثنا إلى خطة بثلاث فصول جاءت كالتالي :

الفصل الأول بعنوان:التأصيل النظري و المفاهيمي للتنمية المحلية و الجماعات المحلية و مناطق الظل بالجزائر، حيث جاء بثلاث مباحث كان المبحث الأول بعنوان :الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية، والمبحث

الثاني جاء بعنوان :الإطار النظري و المفاهيمي للجماعات المحلية ، أما المبحث الثالث جاء بعنوان: مناطق الظل .

الفصل الثاني الذي جاء بعنوان : مساعي الدولة الجزائرية لترقية مناطق الظل، حيث جاء بمبحثين ، المبحث الأول بعنوان: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020 ـــــ 2024 ، و المبحث الثاني جاء بعنوان: دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل.

الفصل الثالث الذي جاء بعنوان :واقع التنمية ببلدية قنواع و المشاريع التنموية في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي 2020 – 2024 ، و الذي جاء بمبحثين : المبحث الأول بعنوان: لمحة عامة عن ولاية سكيكدة ، أما المبحث الثاني جاء بعنوان: تجربة بلدية قنواع في التنمية كمنطقة ظل.

ثم وضع أهم التوصيات و الإستنتاجات المتوصل إليها .

صعوبات الدراسة :

تتمثل أبرز الصعوبات التي واجهت إنجاز هذه الدراسة في :

- قلة المراجع كون موضوع بحثنا جديد .
- تضارب الأرقام و عدم ثباتها لدى مختلف المسئولين و صعوبات في الوصول إلى المعلومات من المصدر.
- رفض إعطاء المعلومات حول موضوع البحث.

الكلمات المفتاحية : الجماعات المحلية ، المجالس المحلية المنتخبة ، التنمية المحلية ، مناطق الظل .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية .

يحظى موضوع التنمية المحلية بإهتمام كبير من قبل الدولة، و هذا لما لها أهمية كبيرة من أجل تقدم المجتمع و تطوره من جميع النواحي الإجتماعية، و الإقتصادية إو الثقافية و السياسية ، و الذي ينعكس بالإيجاب على إستقرار الدولة و إستمراريتها .

المطـــلب الأول : مفـــهوم الـــتـــنمية المحـــلية :

قبل أن نعطي تعريف مفصل للتنمية المحلية علينا أولا التعريف بمكوناتها وهي التنمية والمحلية .

1- تعريف التـــــنمـــية :

التنمية من حيث اللغة :هي من نمى بمعنى زود و كثر، و النماء يعني الزيادة و كذالك في اللغة التنمية من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع أخر مثال قولنا نمى المال أي زاد و كثر.

أما اصطلاحا :

التنمية تحتل مكانة مهمة في الحياة الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وأول من فسح المجال لتعريف التنمية هو الاقتصادي (جوزيف شوم بميتر)، حيث بين مصطلحي النمو و التنمية ،ميز في كتابه the theory of economic development (فالنمو هو مجرد تبدل في نسبة تزايد الدخل نتيجة "التدفق الدائري " لعوامل و موارد الإنتاج المتاحة ، أما التنمية فهي تتحقق نتيجة تحولات تتصل بالديمغرافية و الزيادة الإقتصادية و الإطار السياسي والعوامل الثقافية و الإجتماعية، و ضمن هذا المفهوم تصبح التنمية عملية تبدل أو تحول مجتمعي و بنيوي وسلوكي و اسع النطاق و متعدد الجبهات)[1].

بينما يعد (أرث لويس) أول من أستعمل كلمة تنمية بالمعنى المعاصر للكلمة، من بين أهم التعارف للتنمية ،و التي جاءت عديدة و متباينة ،و الذي يرجع هذا التباين إلى إختلاف تخصصات المفكرين ومنطلقاتهم الإيديولوجية ونذكر من بين هته التعارف :

عرفها كل من سيلتز و والت روستو :على أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة على السمات التقليدية السائدة فيها و تبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة[2].

التنمية كلمة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة و لكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و العلاقات الخارجية[3].

---

[1]عبد الرسول علي موسى ، **التنمية في القفص تجربة مجتمع اقتصاد نفطي ريعي** ،ط1 ،(دمشق : دار الفكر،2007 ،ص 41).

[2]حسين عبد الحميد احمد رشوان ، **التنمية إجتماعيا ثقافيا سياسية إداريا بشريا** ،(مصر:مؤسسة شباب الجامعة، 2009 ، ص09).

[3]إبراهيم العيسوى ، **التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها** ،ط2،(القاهرة، دار الشروق ، 2001 ، ص ص 17– 18).

تحقيقها ، من خلال إذابة الفوارق الطبقية و تحقيق العدالة في توزيع الثروة وتوسيع المجال الممارساتي للإقتصاد في ظل الـــلامركزية .

3-4 التنمية المحلية و التنمية المستدامة :

التنمية المستدامة هو وجوب الوفاء بالإحتياجات الأساسية للفقراء و مراعاة حقوق الأجيال القادمة ،و إختيار أنماط تنموية تتناسب مع الإهتمام البيئي الملائم[1].والتنمية المحلية هي أيضا تسعى إلى تحقيق إحتياجات و تلبية متطلبات السكان من أجل تحسين ظروف معيشة السكان .

المطلب الثاني : المشاركة الشعبية في التنمية الحلية :

تعتبر المشاركة الشعبية سواء المباشرة أو غير المباشرة في عملية التنمية و تقديم الخدمات موجودة منذ العصور القديمة ، لكن الإهتمام بها أكاديميا و منهجيا كان بشكل كبير في الستينات من القرن الماضي ،لكونها تعتبر من ركائز تحقيق برامج التنمية المحلية لأنها تنطلق من القاعدة الشعبية العريضة و التي تعبر من خلالها عن الإحتياجات الفعلية و العمل على تحقيقها .

1- تعريف المشاركة الشعبية في عمليات التنمية المحلية :

المشاركة تعني حسب معجم مصطلحات الرعاية و التنمية الإجتماعية :هي تعاون فرد مع فرد أخر،أو بعض الأفراد مع بعض الآخر في إنجاز عمل مشترك .

و يعرفها أيضا على أنها المساهمة أوالتعاون في أي وجه من وجوه النشاط ، كإشتراك الأفراد في نشاط إجتماعي أو المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة و المشاركة في تحمل المسؤولية[2].

المشاركة الشعبية هي إسهام الأفراد و المواطنين تطوعا أو إختيارا في أعمال التنمية، سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل[3]، لأن المواطنين كلما كانوا مدركين بوعي لحاجياتهم وأولوياتهم وإمكاناتهم كلما كان أكثر تقبلا للقرارات و المساعدة من أجل إنجاز مختلف المشاريع التنموية والإسراع في تجسيدها، وهنا تبرز قيمة المشاركة الشعبية . وتعرف أيضا على أنها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والإجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في كل خطوات التنمية المحلية بدءا من المرحلة التمهيدية فالتخطيط فالتنفيذ فالمتابعة و التقويم[4].

و عرفت أيضا أن المشاركة الشعبية هي ممارسة يومية يتفاعل من خلالها الأفراد و الحكومة، وتهدف إلى تحديد الأهداف العامة لحركة المجتمع الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية التي تلتزم الحكومة بتنفيذها و يلتزم أفراد المجتمع بالمساهمة في تحقيقها و إنجازها[5].

---

[1]عبد الجبار السبهاني ، دور الوقف في التنمية المستدامة ، **مجلة الشريعة و القانون**،عدد:44 ، الأردن، 2010/01/05، ص22 .

[2]محمد خشمون ،مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة سوسيولوجية ،**مجلة العلوم الإنسانية** ،المجلد:2010،العدد: 33 ،الجزائر، 2010/06/30 ،ص343 .

[3]السبتي وسيلة ، **مرجع سابق** ، ص66 .

[4]حسين عبد الحميد احمد رشوان، **مرجع سابق**، ص204 .

[5]حبشي لزرق، جلول ياسين بن الحاج ، المشاركة الشعبية و أثرها على السياسات التنموية المحلية ، **مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية** ، العدد: 02 ،الجزائر،د ت، ص116 .

بالرغم من كون مبدأ التنمية بالمشاركة مقبول و محبب لدى الجميع ،و أن الكل متفق على أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية،إلا أن هنالك عدة عوائق تحول دون تحقيق علاج للمشاركة و فعاليتها و تتمثل في :

1- قلة الوعي و الثقافة في الدول النامية و المرتبطة بإرتفاع نسبة الأمية .
2- غموض النصوص القانونية المرتبطة بالمشاركة الشعبية مما يخلق نوع من الإهمال أوالخوف من العواقب .
3- النظم البيروقراطية التي تؤدي إلى التقليل من حجم المشاركة.
4- وجود بعض الأمراض الإجتماعية[1]،التي تؤثر على مشاركة الأفرادمن خلال تخويفهم أو إحباطهم أو الغيرة منهم أو العرقلة من أجل المصالح الضيقة .
5- عدم إتاحة الفرصة الكافية للمشاركة الشعبية لعدة أسباب كمحدودية الدخل الإقتصادي ،أو وجود مشاكل بين أصحاب القرار، مما يؤثر على فعالية دور المجتمع و بالتالي يؤثر على سير العملية التنموية.
6- غياب سياسة التحفيز و التشجيع من قبل الدولة[2]،مما يؤثر بالسلب على دور المشاركة الشعبية.
7- قلة الوعي وغيابه أيضا حول حدود مشاركة المجتمع و فهمهم لدورهم متى يبدأ و أين يتوقف، لأن المشاركة الواسعة قد تؤدي إلى توقف التنمية و أيضا إلى فشل في إتخاذ القرارات ، خاصة في حالة النزاعات الجهوية و العشائرية و العائلية .

المطلب الثالث :مجالات وبرامج التنمية المحلية .

1- مجالات التنمية المحلية.

تهتم التنمية المحلية بكافة المجالات التي من شانها أن تغير و تساعد على تطور و تحسين ظروف معيشة المجتمع المحلي، و السعي به نحو الأفضل من رفاهية و إزدهار في جميع المجالات والتي تتمثل في :

1-1- المجال السياسي: ترتبط التنمية بالسياسة من حيث المشاركة في تحمل المسؤوليات ، وهي أيضا إستجابة النظام للتغيرات الحاصلة ،حيث تلتزم الدولة بالمواثيق و المعاهدات و تطبيق القانون العام، و لا تتحقق إلا بوجود إستقرار سياسي في الدولة ، مع إعطاء المواطنين الحق في إختيار من يمثلهم لتولي السلطة، كإختيار المجالس المحلية البلدية و الولائية .

وتشير التنمية السياسية إلى نمط التنظيم السياسي و الإجتماعي المتطور، الذي يتفاعل من أجل إنجاز الأهداف و الحاجات الإجتماعية[3].

---

[1] وسيلة السبتي ، **مرجع سابق** ، ص72 .

[2] أمجد ناهض سكيك ، **مرجع سابق** ، ص39 .

[3] حسين عبد الحميد احمد رشوان ، **مرجع سابق** ، ص148 .

و التنمية السياسية كما يعرفها لوشيان باي وهو أحد أبرز رواد حقل التنمية السياسية والذي أعطى عشر تعريفات متمايزة و نذكر منها :

- أن التنمية السياسية هي مطلبا سياسيا لتحقيق التنمية الإقتصادية .
- هي أحد أبعاد عملية التغيير الاجتماعي[1].

1-2- المجال الإداري : و تتمثل الجوانب الإدارية من خلال إحداث نقلة نوعية في كل جوانب الهيكلية التنظيمية و الوظيفية ، بدون إهمال جانبها الإنساني من خلال الإهتمام بتدريب العاملين وطرق إختيارهم، و كذا نظام الحوافز، والتنمية الإدارية هي عملية تغيير موجه و منظم و مستمر[2]،تسعى لتحقيق تقدمها و تطورها من أجل تقديم أحسن الخدمات و أجودها ، كما تهدف برامج التنمية الإدارية إلى حل المشاكل التي تواجهها و العمل على تنمية القدرات من أجل قيادة و توجيه الأفراد و توجيه الجهود لتحسين الأداء من أجل تنمية قدرات الإداريين ، ومن ناحية أخرى فإن التنمية الإدارية تعني أيضا تنمية القوانين و التشريعات التي تضبط حركة المجتمع في إتجاهاته الصحيحة.[3]

1-3- المجال الإقتصادي: يقصد بها تنشيط و تنظيم إستغلال الموارد المادية و البشرية المتاحة، لهدف تحقيق رفاهية المواطنين ماديا عن طريق تحسين الدخل للأفراد و كذا تحسين المستوى المعيشي، كما أنها تشير إلى قيام الدولة بتحقيق معدلات نمو عالية، فالتنمية الإقتصادية كما عرفها الدكتور حسين زكي الخولي في كتابه (الإرشاد الزراعي)، على أنها عبارة عن عملية إقتصادية إجتماعية تستهدف زيادة الناتج من السلع و الخدمات عن طريق تضافر عوامل الإنتاج من موارد ورأس المال و عمل و تنظيم، بحيث تسمح في النهاية بزيادة رأس المال لكل فرد من المجتمع[4].

و تتجلى التنمية في المجال الإقتصادي في :

- التنمية الزراعية عن طريق التوسع الزراعي، سواء بزيادة المساحة أو زيادة الإنتاج أي التوسع الأفقي و التوسع العمودي.
- تغيير الهيكل الإجتماعي و الثقافي للأفراد و السلوك الإقتصادي للمؤسسات في المجتمع[5].
- التنمية الصناعية و هو الإنتقال نحو إستعمال الآلات و إدخالها في العمليات الصناعية بدل الإعتماد على الأساليب البدائية في الإنتاج .
- تحقيق معدل نمو عالي في عدة قطاعات مختلفة من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة.
- الزيادة في الطاقة الإنتاجية و زيادة متوسط دخل الفرد .

---

[1] ريتشارد هيغوت ، **نظرية التنمية السياسية** .(ترجمة : عبد الرحمان مدي ، محمد عبد الحميد)، ط1،(الأردن :المركز العلمي للدراسات السياسية ، ، 2001 . ص07).

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، **مرجع سابق** ، ص157 .

[3] محمد منير حجاب ، **الإعلام و التنمية الشاملة** ، ط7،(مصر: دار الفجر للنشر و التوزيع ،2010 ، ص70).

[4] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، **مرجع سابق** ،ص126 .

[5] محمد منير حجاب ، **مرجع سابق** ، ص78 .

الإنتاجية المحلية في النشاط الاقتصادي[1]، توفير المنتجات للإستهلاك المحلي و كذلك توزيعها إلى مناطق أخرى، مما يخلق فرص للعمل وإزدهار التجارة ،وهذا ما ينتج عنه من بناء الهياكل القاعدية و إستقطاب لرؤوس الأموال االمساهمة في تطوير التنمية المحلية .

3-2- البعد الإجتماعي :

البعد الإجتماعي للتنمية المحلية يمثل الأساس أو هو حجر الزاوية، لأن توفير الحياة الإجتماعية المتطورة من شأنها إدماج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة و زيادتها ،و التي تنعكس على قطاعات أخرى ذات الصلة كالتعليم و الصحة و الأمن ، وكذا البعد الإجتماعي للتنمية المحلية هو الإهتمام بالعدالة الإجتماعية من خلال إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع حتى نتمكن من مكافحة الفقر والتخلف ، و العمل على توفير الخدمات الإجتماعية لجميع الأفراد دون إستثناء بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة المواطنين في إتخاذ القرارات التي يرونها مناسبة لتنمية المجتمع المحلي[2].

3-3- البعد البيئي :

التدهور الحاصل على المستوى البيئي سواء كان عالمي أو إقليمي أو وطني، مثل الإحتباس الحراري وتأكل طبقة الأوزون ،و نقص الغابات ،و سقوط الأمطار الحمضية، و نقص التنوع البيولوجي، و ما إلى ذاك من المشاكل البيئية المتخطية للحدود، أصبحت حتمية وجود و دمج البعد البيئي في عمليات التخطيط الإنمائية[3].

حيث يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على :

- إحداث لكل نظام بيئي حدود لا يمكن تجاوزها وهذا من حيث الإستهلاك و الإستنزاف .
- وضع حدود أمام الإستهلاك و النمو السكاني و أنماط الإنتاج البيئي، خاصة ما تعلق بإستنزاف المياه و قطع الأشجار.
- مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها[4].
- العمل على الإهتمام بالمحيط البيئي و الحفاظ على الطبيعة من التلوث و غرس روح الثقافة البيئية .
- المحافظة على الخيرات الطبيعية المتواجدة، و العمل على تطويرها كالغطاء النباتي و المياه السطحية، و العمل على الحد من الإنبعاث الغازي.
- التوجه نحو الطاقات المتجددة الغير مضرة بالبيئة .

المطلب الرابع :أهداف و أهمية التنمية المحلية.

قبل أن نتكلم عن الأهداف لا بد أن نتكلم عن أهم المبادئ التي تقوم عليها التنمية المحلية .

---

[1] غربي أحمد،**أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر**،(الجزائر:كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة المدية، د ت)،ص1.

[2] غربي أحمد ، **مرجع سابق** ، ص5 .

[3] غربي أحمد ، **مرجع سابق**، ص6 .

[4] نصيرة براهيمي، عبد القادر ناصور ، **مرجع سابق** ، ص 82 .

الأفراد و المناطق ، مما تساهم في إبراز المشاكل و حجم الإمكانيات التي تعالج هته المشاكل من خلال برامج تنموية مخططة ،هته الأخيرة هي التي تحقق تنمية محلية ناجحة و يمكن تلخيص أهمية التنمية المحلية في :

- العمل على القضاء على الفقر و البطالة وسط المجتمعات الحضرية منها و الريفية.
- السماح للإدارة المحلية بتلبية حاجات أفرادها و إيجاد الحلول المناسبة لمشاكلها[1].
- تحقيق المساواة و العدالة الإجتماعية بين الأفراد و بين المجتمعات .
- زيادة التعاون و المشاركة بين السكان و مجالسهم المحلية مما يساعد في تطور المجتمع المحلي.
- إقامة البني التحتية قادرة على الصمود و تشجيع الصناعات و الإبتكار.
- تنمية قدرات القيادة المحلية مع تضاعف إحساسهم بالمسؤولية .
- تطوير النشاطات و المشروعات الإقتصادية و الإجتماعية .

4- معوقات التنمية المحلية :

تختلف المعوقات من بلد إلى أخر و من منطقة إلى أخرى داخل البلد، حتى عامل الزمن له دور في عملية التنمية و هذا راجع إلى تأثيرات العوامل الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية ،و حتى الثقافية، ولهذا نجد عدة باحثين قد وضعوا أسس تصنيفية عدة، فمنهم من يربط المعوقات بالعوامل الداخلية والعوامل الخارجية ،و منهم من يربطها بالعوامل الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية ،إلاأن المعوقات المتفق عليها من قبل الباحثين تتمثل في :

4 -1- **عوامل ديموغرافية :** يمثل النمو المتزايد لعدد السكان من أهم العوامل المعيقة لعمليات التنمية المحلية، لأن النمو المتزايد يؤثر على الإنتاج و الدخل، لأن الحاجيات تزداد أمام تناقص فرص تلبية تلك الحاجيات خاصة أمام قلة و شح الموارد المحلية، و لهذا تعتبر التوعية من أهم السياسات المتبعة من أجل تحديد النسل أو تنظيمه ، و لهذا الدول التي لها نمو سكاني غير متحكم فيه تعاني و تبذل جهد كبير من أجل تحقيق تنمية محلية شاملة .

4 -2 - **عوامل إجتماعية :**تعتبر العوامل الإجتماعية من أهم الأسباب المعرقلة للتنمية المحلية خاصة في البلدان النامية وهذا لعدة أسباب منها :

النظم الاجتماعية السائدة : كنظام القرابة التي ينجر عنه عدم إنجاز المشاريع التنموية أو تعطيلها نتيجة للولاءات الذي يضعف روح التضامن الإجتماعي، وهذا مايولد المحسوبية و المحاباة و غيرها من الظواهر السلبية المعيقة و المثبطة لعملية التنمية المحلية.

- **الصراعات على السلطة المحلية** :هته الصراعات تنتج لنا النزاعات و الشقاق التي تجعل من التنمية المحلية لا تعد من الأولويات بل ليس من الأهداف، و تصبح الوصول إلى السلطة هي الأولوية بدل الإنشغال بتلبية حاجيات المواطنين و الإهتمام بترقية المعيشة .

---

[1] محمد بن عزة ، خالد فتوح ، برامج التنمية المحلية و دورها في ترقية رفاهية السكان ، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، العدد: 02 ، الجزائر ،جوان 2015 ،ص50 .

4 -3- **عوامل ثقافية :** تعتبر العوامل الثقافية من أهم التحديات التي تقف في وجه التنمية المحلية ، في كثير من الأحيان تتوقف المشاريع المحلية التنموية أو فشل في تجسيد المشاريع نتيجة لضعف الوعي و إنعدام الحس المجتمعي لدى السكان .

4 -4- **عوامل إدارية و تنظيمية :** و الذي يعتبر من أهم معوقات التنمية المحلية عدم التجسيد الفعلي للامركزية الذي يعطي الإستقلالية للجماعات المحلية[1]، كذالك سوء إستغلال و تسيير المورد البشري ، إنعدام التكوين و التدريب من أجل تقديم أجود الخدمات، و في نفس الوقت مواكبة التطورات ،إلى جانب سيطرة المصلحة الخاصة للمنتخبين المحليين ، بالإضافة أيضا إلى عدم كفاءة الأجهزة التنفيذية المحلية و الأداء الحكومي، كل هذا ينتج عنه إتساع رقعة الفساد و إرتفاع الأسعار بشكل فاحش و عدم وجود سياسات فعالة لإستخدام و توزيع القوى البشرية طبقا لإحتياجات التنمية المحلية الفعلية في المجتمع المحلي[2].

4 -5- **عوامل سياسية و إقتصادية[3]:** حيث نجد الصراعات السياسية من أهم العوامل المعيقة للتنمية المحلية، حيث نجد العديد من الإنسداد على مستوى المجالس المحلية المنتخبة على مستوى البلدية والولاية ، و التي تؤثر على سير العمليات التنموية على المستوى المحلي ، إلى جانب ضعف مصادر التمويل المالي المحلي و النظام الجبائي ، إعتماد الجماعات المحلية على إعانات الدولة التي قد تكون غير كافية خاصة في وجود بنية تحتية ضعيفة مما يؤثر على جو الإستثمار المحلي .غياب الإستقلالية المالية في التسيير ، مع عدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية[4].

---

[1] وهيبة بن ناصر،التمويل المحلي و دوره في عملية التنمية المحلية ،**مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية**، العدد:6 ،الجزائر ، د ت ،ص99.

[2] سي فضيل الحاج ، معمر حيتالة، محمد بن عطية ، إشكالية التنمية المحلية المقومات و المعوقات ، **المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة** ، العدد:9 ، الجزائر ، جانفي2017 ، ص169 .

[3] سي فضيل الحاج ، معمر حيتالة ، محمد بن عطية ، **مرجع سابق** ، ص170 .

[4] نصيرة براهيمي، عبد القادر ناصور، **مرجع سابق** ،ص85 .

المبحث الثاني :الإطار النظري و المفاهيمي للجماعات المحلية .

من مهام الدولة قديما هو العمل على تحقيق الأمن و العدالة و الدفاع، لكن بتطور مفهوم الدولة و إتساع مهامها الذي مس جميع الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ،صاحبهإتساع حجم المسؤوليات و زيادة الأعباء على الإدارة المركزية مما جعل الدولة ملزمة على البحث عم هياكل و هيئات مساعدة من أجل إدارة شؤون الدولة ، وهذا ما عجل بظهور الجماعات المحلية سواء كانت منتخبة أو معينة و إعتبارها شريك في إدارةالشأن المحلي، و بالتالي التخفيف من أعباءالإدارة المركزية و تقديم أفضلالخدمات و فق قوانين منظمة .

المطلب الأول:تعريف الجماعات المحلية

قبل التطرق للتعريف لابد أن نعرج على المفهوم اللغوي والإصطلاحي لمصطلحي الجماعة والمحلية.

1-المعنى اللغوي و الإصطلاحي لكلمة الجماعة :

فمن حيث اللغة فله معنيين : الأول يشير إلى مجموعة من الأفراد مجتمعين من أجل بلوغ هدف مشترك (الجماعات الوطنية – الجماعات الحرفية .الخ)[1].

و الثاني يشير إلى الملكية المشتركة أو شيوع وسائل الإنتاج ، collictivite local.

أما إصطلاحا: فقد أختلف العلماء في المعنى الاصطلاحي للجماعة،و هذا راجع إلى المقصود من كلمة جماعة ،فقد عرفها سميث بأنها وحدة تتكون من مجموعة قليلة من الأفراد الذين يتصفون بإدراك إجتماعي مشترك أومتشابه و أنهميتخذون من البيئة المحيطة بهم موقفا موحدا .

وعرفها فلويد بأن الجماعة هي وحدة القيم و المعايير التي توجه سلوك كل فرد من أفرادها في تفاعلية مع الآخرين ومع البيئة المحيطة بهم، كما أن للقيم و المعايير التي تهيمن على سلوك الأفراد و الجماعة وظيفتين هما :

- أنها تصبح مرجعية ينسب أفراد الجماعة سلوكهم إليها لتتجدد توقعات سلوك زملائهم نحوهم.
- تحدد مكانة الفرد في الجماعة بمقدار ما يتمسك بها ويدافع عنها و يتخذها أسلوبا لسلوكه.

فالجماعة هي وحدة إجتماعية مكونة من الأفراد تربط بينهم علاقة إجتماعية ويحدث بينهم تفاعل .

2-المعنى اللغوي و الإصطلاحي لكلمة محلية :

فمن حيث اللغة فهو يدل على مكان أو محل أو موضع .

أماإصطلاحا :هي حالة إقتران محلي بالجماعة فهي تدل على نوعية محددة للجماعة العامة الإقليمية.

مفهوم المحلية أو المحلي مفهوم مرتبط بشكل رئيسي بالمجال الجغرافي لمنطقة معينة[2].

أما تعريف الجماعات المحلية جاءت بعدة تعاريف و نذكر منها :

---

[1]شويح بن عثمان ، **حقوق و حريات الجماعات المحلية في الجزائر مقارنة بفرنسا** ،(رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ،جامعة تلمسان ، الجزائر ،2017 ــــ2018)، ص25 .

[2] رووف هوشات ، **مرجع سابق** ، ص38 .

ومنه يمكن القول أن الجماعات المحلية هي وحدات إدارية محلية، تتمتع بالإستقلالية المالية و الإدارية وفق اللامركزية الإدارية ،وجدت من أجل مساعدة السلطة المركزية على تحقيق أدافها التنموية المحلية و إدارت المرفق العام.

المطلب الثاني : الجماعات المحلية في الفقه الجزائري.

منذ إستقلال الجزائر وهي تسعى نحو إرساء قواعد اللامركزية حيث قامت بإنشاء الجماعات المحلية و المتمثلة في البلدية و الولاية، من أجل القيام بتسيير المرافق و الأملاك العمومية و السهر على توفير الأمن للمواطنين و توفير حاجياتهم ، ويشار إليها في الدستور الجزائري بالجماعات الإقليمية .

1- الجماعات المحلية في الجزائر:

تعرف الجماعات المحلية أو الجماعات الإقليمية على أنها وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، و هي هيأة مستقلة في الولايات و المدن و القرى حيث تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي .

بمقتضى المادة 54 من قانون 20 سبتمبر 1947، التي تنص على أن الجماعات المحلية في الجزائر تتمثل في الولايات و البلديات وهذا أثناء الحقبة الإستعمارية ،أما بعد إستقلال الجزائر تم إنشاء جماعات محلية جديدة على مستوى البلديات بموجب الأمر67 – 24 الصادر في 28 جانفي 1967 ، وعلى مستوى الولايات بموجب الأمر69 – 38 الصادر في 23 ماي 1969، حيث أصبحت الجماعات المحلية لها المسؤولية على تسيير المرافق و الممتلكات التابعة لها .

1-1- **الولاية** :حيث أصبحت الولاية جماعة لا مركزية و دائرة حائزة على السلطات المتفرعة للدولة تقوم بدورها على الوجه الكامل ، و تعبر على مطامح سكانها و تحقيقها[1]، كما تعد كوحدة ومجموعة إدارية لا مركزية في النظام الإداري الجزائري ، كما أن الولاية بجهازها الإداري و نظامها القانوني وإختصاصاتها العامة، يعد عاملا فعالا و وسيلة فنية منطقية ناجعة في تحقيق التنسيق والتعاون و التكامل بين وظائف و إختصاصات المجموعات الجهوية المحلية (البلديات)، وبين أعمال السلطات المركزية في الدولة[2].

حيث يتكون التقسيم الإداري الحالي للبلاد من 58 ولاية تحدد عن طريق تنظيم الحدود الإقليمية ،حيث تتكون من الوالي يعين من قبل رئيس الجمهورية و المجلس الشعبي ألولائي الذي ينتخب من قبل الشعب بالإضافة إلى المجلس التنفيذي للولاية .

حيث نجد في أول قانون للولاية و هذا في الأمر 69 –38 المتضمن قانون الولاية المؤرخ في 23 ماي 1969 ، و في مادته الأولى : أن الولاية هي جماعة عمومية محلية ، تتمتع بالشخصية المعنوية و

---

[1]عمار عوابدي،**القانون الإداري الجزء الأول النظام الإداري**، ط2007 ،(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، د ت ، ص252).

[2]علاء الدين عشي ، **وا لي الولاية في التنظيم الاداري الجزائري** ،(عين مليلة، الجزائر: دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، 2012، ص 15).

الإستقلالية المالية ، و أنها وحدة إدارية تمثل جزئ من إقليم الدولة و مقاطعة إدارية تمثل جهة عدم التركيز .

أما في قانون الولاية 90 – 09 المؤرخ في 07 أفريل1990 ،الذي ينص في مادته الأولى على أن الولاية هي جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي.

وفي قانون الولاية 12 – 07 الصادر في 29 فيفري 2012،أشارت المادة الأولى من الفصل الأول إلى أن الولاية جماعة إقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة[1]، حيث نجد هذا التعريف أكثر تفصيلا من التعريف الوارد في قانون الولاية 90 –09 فبعد الإعلان أن الولاية جماعة إقليمية أضافت المادة الجديدة عبارة الدولة .

–**الشخصية المعنوية** :هي كل مجموعة من الأشخاص لها غرض مشترك أو مجموعة من الأموال ترصد لتحقيق غرض معين[2].

–**الذمة المالية** :هي وعاء إفتراضي يجمع بين الحقوق و ما عليه من الإلتزامات مالية .

من خلال ما سبق نجد المشرع في قانون الولاية 12 – 07 كان أكثر تفصيلا في تحديد طبيعة الولاية القانونية بإعتبارها هيأة لا مركزية كما هو موجود في الفقرة الأولى المادة الأولى.

و علية المشرع حدد مفهوم الولاية من خلال توضيح الطبيعة القانونية مرة هي لا مركزية إقليمية،وأحيانا تجسد هيئة عدم التركيز .

و إلى جانب الوالي و المجلس الشعبي الولائي تشمل أيضا :

الديوان – الكتابة العامة – المفتشية العامة –الأمانة العامة – مصالح التنظيم والشؤون العامة والإدارة المحلية – رئيس الدائرة .

1 ـــــ2 – **البلدية** : هي جماعة محلية إذأعتبرها المشرع من خلال قانون البلدية رقم 67 – 24 الصادر في 28 جانفي 1967 ،أنها هي البنية الأساسية لنظام سياسي و إقتصادي و إجتماعي و ثقافي ، و ذالك تبعا لمضمون المادة الأولى منه ، البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية و الإقتصادية والإجتماعية و الثقافية الأساسية[3].

بعد تبني الجزائر التعددية السياسية و الحزبية بموجب دستور 1989 صدر قانون البلدية 90 – 08 الصادر في 7 أفريل 1990 ، من أجل مسايرة التغيرات الحاصلة حيث نصت المادة الأولى على: أن البلدية هي الجماعة الإقليميةالأساسية و تتمتع بالشخصية المعنوية و بالإستقلال المالي وتحدث بموجب القانون .

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون رقم 12 –07 ،المتعلق بالولاية ،المؤرخ في 2012/02/29 ،**الجريدة الرسمية** ،العدد،12،المادة01 ،ص8.

[2] فريدة قصير مزياني ، **مبادئ القانون الجزائري** ،(الجزائر: مطبعة قرفي، 2001 ، ص93).

[3] فريدة قصير مزياني، **مرجع سابق** ،ص 212 .

الفصل الثالث المادة 35 من دستور 1976 :....تستهدف سياسة اللامركزية منح المجموعات الإقليمية الوسائل البشرية و المادية ، و المسؤولية التي تؤهلها للقيام بنفسها بمهام تنمية المنطقة التابعة لها كمجهود مكمل لما تقوم به الأمة .

الفصل الثالث المادة 36 من دستور 1976 : المجموعات الإقليمية هي الولاية و البلدية ، البلدية هي المجموعة الإقليمية السياسية و الإدارية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية في القاعدة .التنظيم الإقليمي و التقسيم الإداري للبلاد خاضعان للقانون .

الباب الأول الفصل الثالث المادة 15 من دستور 1989 :الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية . البلدية هي الجماعة القاعدية .

المادة16 من دستور 1989 :يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسييرالشؤون العمومية .

الفصل الثالث المادة 15 من دستور 1996 :الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية و الولاية .البلدية هي الجماعة القاعدية .

المادة 16 من دستور 1996 : يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ، و مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية .

دستور 2020 الفصل الثالث المادة 17 :الجماعات المحلية للدولة هي البلدية و الولاية البلدية هي الجماعة القاعدية .

بغرض تحقيق توازن إقتصادي و إجتماعي للبلديات محدودة الإمكانية و تكفل أفضل بإحتياجات سكانها يمكن أن يخص القانون بعض البلديات الأقل تنمية بتدابير خاصة .

المادة 18 من دستور 2020 : تقوم العلاقات بين الدولة و الجماعات المحلية على مبادئ اللامركزية و عدم التركيز.

المادة 19 من دستور2020 : يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية .

2 -2- مهام الجماعات المحلية في الجزائر:

تتمثل المهام في :

1- المحافظة على الممتلكات[1]:الجماعات المحلية من مهامها أن تحافظ على المنشآت الإدارية والتربوية و الثقافية، والمنشات القاعدية التي تهدف إلى التنمية المحلية في كل المجالات الإقتصادية منها و الإجتماعية و الثقافية و الصحية التي تمس حياه المواطن الفردية و الجماعية .

[1]عبد الحق قيدمة ، **مرجع سابق**، ص 121 .

المطلب الثالث : تاريخ الإدارة المحلية في الجزائر :

قبل التطرق لتاريخ الإدارة المحلية في الجزائر لابد أن نوضح أن الإدارة المحلية في الجزائر هي مرادفة للجماعات المحلية أو الجماعات الإقليمية، و هي للتعبير عن التمييز بينها و بين الإدارة المركزية لأن الإدارة المحلية نشاطها وفق اللامركزية الإدارية، و نجد كذلك من يطلق عليها أيضا إسم الحكم المحلي .

وقد عرفت الإدارة المحلية على أنها جزء من النظام العام للدولة منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية ، وجدت من أجل تلبية إحتياجات مجتمعها المحلي ، تعمل تحت رقابة و إشراف السلطة المركزية[1].

أما الإدارة المحلية و الحكم المحلي ، هنالك من يرى أن الإدارة المحلية يتعلق باللامركزية الإدارية ،أما الحكم المحلي هو يتعلق باللامركزية السياسية ، و هنالك من يرى أن نظام الإدارة المحلية ماهي إلا خطوة نحو الحكم المحلي من خلال تفويض الصلاحيات أو تخويلها من الحكومة إلى ممثليها، في حالة النجاح تقوم بتطبيق الحكم المحلي ،أماالرأي الأكثر قبولا و إتفاقا عليه هو عدم التفريق بين المصطلحين، لأن لهما مدلول واحد و أنهما يشيران إلى أسلوب واحد من أساليب الإدارة يتباين تطبيقه بين الدول فقط[2].

و يمكن القول أن الجزائر على مر التاريخ لم تعرف الهدوء و الأمن و الإستقرار، و كانت تعيش في حالة من الفوضى و إنعدام مفهوم الدولة الواحدة لدى السكان ، حيث كانت الجزائر قديما إما محتلة من قوى أجنبية وإماأنهاتتشكل من عدة دويلات ،و لهذا لم تعرف الجزائر تنظيم إداري مبني على أسس علمية و تنظيمية ،إلى أن جاءت مرحلة الحماية العثمانية ،حيث عرفت فيها الجزائر الأمن و الإستقرار و التنظيم الإداري المتدرج لأنها دامت أكثر من ثلاث قرون.

أولا – الإدارة المحلية في العهد العثماني :

كانت الإدارة مركزية في الوجود العثماني و تتكون من الداي – الكاهية – الديوان الكبير أو المجلس العام – مجلس الدفاع – الديوان الصغير أو مجلس الوزراء[3].

عرفت هته المرحلة بأربع مراحل من حيث التنظيم الإداري وهي :

1– مرحلة البايات من 1533 إلى1588: عرفت هاته المرحلة بنظام إداري سطحي مركزي بشكل شديد ، و هذا لطبيعة المرحلة الحساسة خاصة الصراع مع القوى الصليبية في حوض البحر الأبيض المتوسط و كذا صراعات داخلية مع العديد من القبائل المنتشرة في الشرق الرافضة للوجود العثماني.

---

[1] محمد محمود الطعامنة ، **نظم الإدارة المحلية ،الملتقى العربي الأول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي** ، صلالة ، سلطنة عمان : د ط،18 ـــ20 أوت 2003 ، ص9 .

[2] محمد محمود الطعامنة ، **مرجع سابق** ، ص7 .

[3] محمد العربي سعودي ، **المؤسسات المحلية في الجزائر الولاية ـــ البلدية 1516 ـــ 1962** ، ط2،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 2011 ،ص16).

المبحث الثالث : مناطق الظل في الجزائر :

قبل إنتخاب الرئيس عبد المجيد تبون لم يكن مصطلح مناطق الظل متداول في مختلف الدوائر الرسمية و حتى غير الرسمية ،حيث كانت المناطق التي تعاني التهميش و الفقر وإنعدام متطلبات الحياة يطلق عليها بالمناطق النائية ، لكن بعد إنتخاب الرئيس الحالي عبد المجيد تبون و بإستغلال الدعاية الإعلامية عن طريق شريط وثائقي، يوم 15 /02 /2019، و الذي عرضه على أعضاء حكومته و الولاة،وهو عبارة عن فيلم وثائقي لأوضاع جزائريين يعيشون على الهامش ، حيث أطلق إسم مناطق الظل للأول مرة على هته المناطق.

المطلب الأول :مفهوم مناطق الظل :

بالمفهوم الرسمي مناطق الظل هي البلديات و آلاف القرى و الأرياف ،التي تشترك في مشكلات غياب الأساسيات أو ضروريات الحياة ،و النقص في التغطية بالكهرباء و الغاز، وغياب الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب ، و إنعدام الرعاية الصحية و بعد المراكز التعليمية، مع إنعدام التام لمراكز الترفيه – مناطق الظل هي تلك المناطق الواسعة التي تعيش على هامش التنمية، بدون مرافق بدون خدمات وبدون مقومات الحياة،وهي ليست منطقة بعينها و لا تقع في جهة واحدة دون الأخرى بل هي مناطق منهاماهي بعيدة عن المدن الكبرى، و منها ماهي في قلب المدن الكبرى و قريبة من المناطق الحضرية .

– مناطق الظل هي المناطق النائية و المعزولة و الجبلية و المناطق المحيطة بالمدن.(التعليمة رقم 853 – 2020)[1].

و بالتالي مناطق الظل هي تلك المناطق التي تعاني التهميش والعزلة و إنعدام التنمية المحلية ،ويفتقر ساكنيها إلى أبسط مقومات الحياة ،من نقل و كهرباء وغاز و مراكز صحية و تعليمية ..الخ، وهي موجودة في الأرياف و المناطق النائية و الحدودية و على مشارف المدن.

المطلب الثاني : مناطق الظل دراسة إحصائية:

1– بعد شروع الحكومة في العمل على تجسيد برامج الرئيس في تنمية مناطق الظل من أجل تحسين الإطار المعيشي للمواطنين و التكفل بإنشغالاتهم ، و من أجل القضاء على الفوارق الإجتماعية عن طريق إشراك المواطنين و الجمعيات المحلية ،و مساهمة المصالح التقنية على المستوى المحلي، حيث تم ضبط مخطط تنموي يتمثل في :

– تلبية حاجيات السكان بالمياه الشروب – تعميم إستعمال الطاقة الشمسية – فك العزلة عن المناطق النائية– الربط بشبكات الكهرباء و غاز المدينة – إنشاء قنوات الصرف الصحي – توفير الإنارة العمومية ـــــ إنشاء المراكز الصحية و التعليمية.

---

[1] سامي بسة ، وردة حدوش ، ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الإستعجالي الخاص بمناطق الظل ،**مجلة السياسة العالمية** ،المجلد:5 ،العدد الخاص:01 ،الجزائر ،2021/05/30 ، ص11 .

حيث عرفت العملية إحصاء أولي من خلال وضع 16 معيار تقييمي، و إحصاء ثاني حيث تم وضع 07 معايير بدل 16 معيار .

جاءت المعايير و التوجيهات كما جاء في المذكرة رقم 1749،2020[1].

– التركيز على العمليات التي لها الأثر المباشر و السريع على حياة المواطن خاصة في المناطق البعيدة، و الإسراع في تسجيلها مع مراعاة عناصر : التكلفة – قصر مدة الانجاز – و الأثر الإيجابي المباشر على تلك المناطق ومن هذه العمليات :

– التقاط المنابع المائية و تهيئتها و وضعها في خدمة المواطنين في شكل عين عمومية، إنجاز خزانات صغيرة مع شبكة توزيع المياه و تزويد هذه الخزانات بالصهاريج .

– الصرف الصحي (وضع شبكة الصرف الصحي مع محطة للتصفية تتم معالجتها دوريا).

– إستعمال الطاقة الشمسية (سواء للإستعمال المنزلي أوالإنارة العمومية).

– تزويد هذه المناطق بخزانات غاز البروبان .

– فتح المسالك وغيرها من العمليات التي تفيد هده المناطق و يمكن إنجازها بنفس الطريقة سالفة الذكر.

2– الإجراءات المتخذة من أجل تدارك النقائص و التكفل الأمثل لحاجيات المواطنين بمناطق الظل وتحقيق التوازن بين المناطق في مختلف الولايات وحتى داخل الولاية الواحدة كانت كما يلي :

- إحصاء مناطق الظل على مستوى جميع بلديات الولاية .
- تدوين النقائص و الإحتياجات من حيث الخدمات الأساسية المشار إليها سابقا .
- تقديم التقييم المالي و إعداد البطاقات التقنية الخاصة بكل عملية مسجلة .
- تشكيل لجنة ولائية مهمتها تحديد مناطق الظل على مستوى إقليم الولاية، ووضع برنامج إستعجالي للتكفل الأمثل بالإحتياجات الأساسية .
- إنشاء خلية تقنية تتكون من إطارات تقنية من مختلف الهيئات و المديريات على مستوى الولاية.

3– كانت نتائج الإحصاء لسنة 2020 وهو أول إحصاء على النحو التالي :

–إحصاء 15044 منطقة ظل يقطنها حوالي 9 مليون مواطن حيث تم تخصيص غلاف مالي قدره 915 مليار دج[2].

–إحصاء إجمالي المشاريع 11815 مشروع ،في خمسة أشهر تم إطلاق 2238 مشروع تم إستلام 686 مشروع[3].

–إحصاءعدد سكان مناطق الظل[4]:

---

[1] سامي بسة ، وردة حدوش ، **مرجع سابق** ، ص12 .

[2] وكالة الأنباء الجزائرية ، الرابط : http://www.aps.dz/ar/regions/104828-13587

[3] تصريح وزير الداخلية كمالبلجود ، تاريخ التصفح:2022/2/22،الساعة:20:20 ،الإذاعة الوطنية ، الرابط : http:/ radioalgerie.dz/news/ar/article/202000615/194919.html.

[4] وكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ التصفح:2022/3/3،الساعة:21:20الرابط:
Htpp:/www .aps.dz/ar/algerie/85019-2020-03-10-12-58-30

الشمال : 5،4 مليون نسمة ،الجنوب 3،1 مليون نسمة ،الهضاب العليا : 2،3 مليون نسمة.

4- الإحصاء الثاني سنة 2021 : فكانت كالتالي :

-تحديد 07 معايير تقييم و هي :

-الربط بالكهرباء – الربط بشبكة الغاز الطبيعي – الربط بالمياه الصالحة للشرب – شبكة الطرقات – فك العزلة -الإهتمام بالمؤسسات التربوية (بناء و ترميم) – الهياكل الصحية (بناء و ترميم).

-إحصاء 13587 منطقة ظل يقطنها أكثر من 8.5 مليون مواطن موزعة على 1357 بلدية عبر كامل التراب الوطني .

- إحصاء 5745 منطقة ظل في الشمال ،6854 منطق ظل بالهضاب العليا،988 منطقة ظل بالجنوب.

-إحصاء 43198 مشروع لهاته المناطق بقيمة مالية 590 مليار دينار جزائري.

-عدد المشاريع الممولة 24115 مشروعا بغلاف مالي 323 مليا دينار جزائري .

-إحصاء 11 ألف مشروع مستلم ، بمعدل 46 بالمائة من المشاريع الممولة ، بتكلفة 123 مليار دينار جزائري، و4 مليون ساكن موزعين على 6118 بلدية من أصل 1358 بلدية[1].

- إحصاء 4880 مشروع في طور الإنجاز و7253 مشروع قيد الدراسة .

- إحصاء 1126 مركز صحي إما لإعادة التهيئة أو إنجاز هياكل جديدة و 613 هيكل تم التكفل به .

- تخصيص 50 مليار دج موجهة لمناطق الظل من أصل 100 مليارالموجهة للبلديات.

-تخصيص 40 مليار دج موجهة لشق الطرقات و التهيئة .

- تخصيص 20 مليار دج للتحسين العمرانيكالإنارة العمومية .

- العمل على رفع التجميد عن المشاريع المتوقفة .

5- جدول إحصائي لعدد مناطق الظل عبر 48 ولاية بالجزائر :

ملاحظة :الإحصاء قبل التقسيم الإداري الجديد حيث أصبح فيه 58 ولاية .

[1]كلمة وسيط الجمهورية إبراهيم مراد حول إحصاءات مناطق الظل، الإذاعة الجزائرية ، التاريخ التصفح: 2022/03/10 ، الساعة:21:00 / الرابط :
.http://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210707/214357.ht

الجدول 01 : إحصاء عدد مناطق الظل في كل ولاية .

رقم الولاية	الولاية	عدد مناطق الظل	النسبة	رقم الولاية	الولاية	عدد مناطق الظل	النسبة	رقم الولاية	الولاية	عدد مناطق الظل	النسبة
1	أدرار	351	2.58	17	الجلفة	500	3.67	33	اليزي	14	0.01
2	الشلف	353	2.59	18	جيجل	238	1.75	34	برج بعريريج	422	3.10
3	الاغواط	57	0.41	19	سطيف	88	0.64	35	بومرداس	147	1.08
4	ام البواقي	300	2.20	20	سعيدة	460	3.38	36	الطارف	182	1.33
5	باتنة	549	0.44	21	سكيكدة	602	4.43	37	تندوف	8	0.05
6	بجاية	499	3.67	22	سيدي بلعباس	123	0.9	38	تيسمسيلت	359	2.64
7	بسكرة	75	0.55	23	عنابة	110	0.8	39	واد سوف	94	0.69
8	بشار	16	0.11	24	قالمة	135	0.99	40	خنشلة	181	1.33
9	بليدة	383	2.81	25	قسنطينة	206	1.51	41	سوق اهراس	286	2.10
10	بويرة	542	3.98	26	مدية	382	2.81	42	تيبازة	408	3.00
11	تمنراست	122	0.89	27	مستغانم	462	3.4	43	ميلة	535	3.93
12	تبسة	456	3.35	28	مسيلة	700	5.15	44	عين الدفلى	440	3.23
13	تلمسان	125	0.91	29	معسكر	289	2.12	45	النعامة	73	0.53
14	تيارت	618	4.54	30	ورقلة	134	0.98	46	عين تموشنت	127	0.93
15	تزي وزو	402	2.95	31	وهران	64	0.47	47	غرداية	13	0.09
16	الجزاشر	159	1.17	32	البيض	89	0.65	48	غيليزان	700	5.15
المجموع		5007	36.85			4591	33.78			3989	29.35

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثالث : الأسباب و العوامل المؤدية لظهور مناطق الظل:

تعودأسباب ظهور مناطق الظل و بروزها بهذا العدد الهائل و الكبير إلى كونها أسباب تراكمية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، تتحمل الدولة الجزء الأكبر منها لفشلها في تحقيق تنمية شاملة متوازنة ،وجزء يتحمله المجتمع المدني لكونه له المسؤولية القانونية في العمليات التنموية ،و التي أشرنا إليه مسبقا ،بدون أن نستثني المشاكل السياسية والإستقرار الأمني ،و التي تعد من الأسباب القوية التي وسعت من حجم المعانات وغياب التنمية ، ويمكن أن نلخص هته الأسباب في النقاط التالية :

- فشل نموذج بناء الدولة و النظام الإقتصادي الذي تم إتباعه منذ الإستقلال .
- الممارسات غير المقبولة التي كانت تستنزف المال العام على حساب المناطق المعزولة[1].
- عدم الإعتراف بالواقع و إتباع سياسة الترقيع.
- الحرب الأهلية التي عانت منها الجزائر، والتي أفرزت نزوح ريفي بشكل كبير خاصة نحو المدن الكبرى.

[1] http://www.ennaharonline.cm/%d8%af%d9%84%d9%8a%d8%a8%d8%a9-%d8%a3%d8%b3%d8%a8%d8%a7%d8%a8-%d8%a7%d8%aa%d8%b3%d8%a7%d8%b9-%d8%b1%d9%82%d8%b9%d8%a9-%d9%85%d9+%86%d8%a7%d8%b7%d9%82-%d8%a7%d9%84-%d8%b1%d8%a7%d8%ac%d8%b9/.

- إفتقاد الجماعات المحلية المنتخبة إلى الصلاحيات الكافية التي تجعل منها أداة فعلية و فعالة من أجل التنمية .
- أداء الجماعات المحلية ضعيف بإقرار من الحكومة مقارنة بالإمكانات المتاحة و المتوفرة[1].
- تغييب المشاركة الشعبية و الجمعيات ذات الصلة .
- إنعدام المسؤولية و تحمل تبعاتها .
- تعفن الإدارة المحلية من إنعدام الشفافية و إنتشار الرشوة و المحاباة، فساد إداري من القمة إلى القاعدة.
- ضعف القوانين و عدم مجاراتها للتطورات وفشلها في التصدي للمشاكل الإدارية.
- عدم إشراك القطاع الخاص في العمليات التنموية .
- الفساد الإداري و التلاعب بمقدرات الأمة من خلال تغييب الكفاءات و الإرادة الشعبية والتزوير و تغليب المصالح الخاصة و الضيقة كالمحاباة في إعطاء المشاريع و انعدام الرقابة .
- ضعف الأحزاب السياسية و التشتة السياسية الجمعوية .

[1]عبد الحميد عثماني،مناطق الظل ...أين الخلل؟، تاريخ النشر 07 /02 /2021، تاريخ التصفح 18 /05 /2022، الساعة:22:00 ،على الرابط ، http://www.echoroukonline.com/%d9%85%d9%86%d8%a7%d8%b7%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%b8%d9%48-%d8%a3%d9%8a%d9%86-%a7%d9%84%d8%ae%d9%84%d9%84%d8%9f.

المبحث الأول : برنامج الإنعاش الإقتصادي 2020 -2024 :

لقد عرفت الجزائر في الأونة الأخيرةعدة مخططات و برامج تنموية متعاقبة داعمة لمسار التنمية المحلية، و أخرهم هو الحالي مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020- 2024،هو عبارة عن ترجمة لبرنامج رئيس الجمهورية عبد المجيد تـــــبون، الرامي إلى العمل على بناء جزائر جديدة تحقق تطلعات الشعب و أماله، و هدا بالسعي نحو تكافئ الفرص و خلق جو من الثقة دون إقصالأي طرف، و العمل على طمأنة المتعاملين الذين وجدوا صعوبات من قبل من أجل الإستثمار .

المطلب الأول :المعطيات العامة:

قبل التطرق لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2020 -2024 نتطرق أولا إلى برنامج رئيس الجمهورية الذي هو عبارة عن القاعدة الأولى لهذا البرنامج و المتمثل في :

- السعي نحو تحقيق الإجماع الوطني الذي يرى فيه عامل مهم من أجل تحقيق أهداف البرنامج ضمن مقاربة التخطيط التفاعلي الذي يضم الشركاء الإقتصاديين و مختلف شرائح المجتمع .
- فتح المجال لجميع الشباب من أجل أن يكون دوره فعلا و وجوده فاعلا من أجل السير نحو المستقبل بكل ثبات .
- و ضع الشباب كونه ثروة و مصدر طاقة التي بفضلها ترتقي الجزائر إلى أعلى مراتب التنمية.
- الإهتمام بالجالية الجزائرية بإعتبارها شريك مهم من أجل تحقيق أهداف البرامج التنموية .

1 - يرتكز برنامجالإنعاش الاقتصادي على ثلاث مرتكزات و هي :

- التركيز على التنمية البشرية المستدامة و العادلة –التحول الطاقوي و الرقمي –حماية الموارد البيئية.

و المعطيات العامة حول برامج الإنعاش الاقتصادي تتمثل في :

- رفع النمو الإقتصادي بشكل تدريجي ومستدام .
- التخلص التدريجي من التبعية للمحروقات .
- العمل على تقليص الواردات بحوالي 10 مليار دولار إبتداء من سنة 2020 ،وتحقيق صادرات خارج المحروقات لا تقل عن 5 مليار دولار في سنة2021[1].
- تحقيق قدر أكبر من العدالة الإجتماعية و حماية القدرة الشرائية للمواطن ولاسيما الفئات الأكثر هشاشة[2].

[1] وكالةالأنباءالجزائرية،التصفح:2022/03/01، الرابط: https:// www.aps.dz/ar/economie/99047-12-30-15-55-17 .

[2] ، تاريخ التصفح: 2022/03/01 ، الرابط: http:// www.sahm-media.dz/d8%a7%d9%88%d8%B2%d9%8a%d8%b1%-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%88%d9%84-%d9%8a%d9%82%d8%af%d9%85-%d9%85%d8%ae%d8%b7%d8%b7-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b4%-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5/.

- الإهتمام بالتنمية الفلاحية و الريفية و الصناعات الغذائية ،و تثمين مواردنا الصيدية من أجل تعزيز أمننا الغذائي[1].
- تحديد القطاعات المعنية التي تعتبر قاطرة النمو و هي : قطاع المناجم - الزراعة الصحراوية - الصناعات الصيدلانية - الطاقات المتجددة - المؤسسات الناشئة - المؤسسات المصغرة في إطار الخدمات التكنولوجية و الصناعات الصغيرة .

2 - الإعتماد على ثلاث محركات للنمو تتمثل في :

- التنمية الصناعية من خلال تثمين الموارد الطبيعية .
- مراعاةالآثار البيئية من أجل تنمية مستدامة.
- تراهن الحكومة على الإستثمارات المباشرة الأجنبية بفضل تحسين مناخ الإستثمارات لاسيما من خلال إلغاء قاعدة 49 –51 بالنسبة للقطاعات غير الإستراتيجية[2].
- السعي نحو تنمية إقتصادية شاملة من خلال تحسين مناخ الإستثمار .
- رفع التجريم عن فعل التسيير و عدم التمييز بين القطاع العام و الخاص .
- العمل على ترقية أدوات التمويل و العمل على رقمنه كل القطاعات من أجل حكومة إقتصادية جديدة تقوم على الشفافية بشكلها الأوسع .
- العمل على إشراكأكبر عدد من الفاعلين و النشطاء وإتاحة الفرص للجميع .
- تمويل المخطط عبرالعمل على البحث عن فرص جديدة للتمويل و إصلاح النظام المصرفي والمالي من أجل ضمان نوعية جيدة للخدمات ،

3 - تحديد أربع مجالات محتملة بخصوص تمويل المخطط وهي : تمويل الميزانية –التمويل النقدي – الأسواق المالية –الشركات العمومية و الخاصة[3].

العمل على إستحداث بنوك التنمية تتمثل مهامها في جمع الأموال من أجل إنشاء المشاريع المهيكلة .

المطلب الثاني : المشاريع التنموية الموجهة لمناطق الظل :

حسب إحصاءات وزارة الداخلية، جاءت المشاريع التنموية لمناطق الظل لسنة 2020 في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي 2020 –2024 حسب الجدول التالي:

[1]: http:// www.sahm-media.dz ، **رابط سبق ذكره**.

[2] الرابط :-https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210104/205075.html-

تاريخ الإطلاع:2022/3/15 على الساعة: 16: 30.

[3]وكالة الأنباء الجزائرية ، **رابط سبق ذكره** .

القطاع	عدد العمليات التنموية	القطاع	عدد العمليات التنموية
فك العزلة	1641	الصحة الجوارية	250
التموين بمياه الشرب	1409	مساحات ترفيه	231
تحسين ظروف التمدرس	1028	المخاطر الطبيعية	60
التطهير	1026	التغطية الأمنية	45
الإنارة العمومية	482	النقل العمومي	23
الربط بشبكة الغاز	394	مكافحة التصحر	02

المصدر :وزارة الداخلية .

والنتائج مفصلة أكثر كالتالي[1]:

1- فكالعزلة :

- دعم شبكة الطرقات بانجاز 1323 كلم جديدة .
- إعادةتأهيلأكثر من 2800 كلم .
- فتح 884 كلم من المسالك بالمناطق المعزولة ـــ

2- التموين بالمياه الصالحة للشرب:

- تعزيز شبكة المياه بانجاز 2700 كلم جديدةو إعادةتأهيل 495 كلم ـــ
- ربطأكثر من 173 ألف منزل بشبكة المياه .
- إستفادة ما يقارب 870 ألفنسمة .

3- تحسينظروف التمدرس:

- إنجاز 84 مطعم مدرسي وإعادةتأهيل 51مطعم أخر.
- إنجاز 3765 قسم و تأهيل 298 مدرسة.
- إستفادة أكثرمن 186ألف تلميذ .

[1] تاريخالمشاهدة:2022/05/12،الساعة:21:30،الرابط:
https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/80-%d9%82%d8%b8%a7%d8%a1%d8%a9-%d9%83%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%ae%d8%a8%d8%a7%d8%b1/3540-%d8%ad%d8%b5%d9%8a%d9%84%d8%a9-%d9%86%d8%b4%d8%a7%d8%b7%d8%a7%d8%aa-%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d8%ae%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d9%88-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%85%d8%a7%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ad%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d9%88-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%87%d9%8a%d8%a6%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%85%d8%b1%d8%a7%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d8%b3%d9%86%d8%a9-2020-%d9%85%d8%ad%d9%88%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b5%d8%b1%d9%86%d8%a9.html.

المبحث الثاني : دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل .

الجماعات المحلية تعتبر النواة الأساسية في الدولة و هي التي تعبر عن اللامركزيةالإدارية في التسيير من أجل مشاركة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية، و لهذا الجزائر أختارت البلدية و الولاية كجماعات محلية من خلال سن العديد من القوانين و توسيع صلاحياتها من أجل الدفع بعجلة التنمية المحلية .

المطلب الأول : دور البلدية في التنمية المحلية :

تلعب البلدية دور مهم في عملية التنمية المحلية و أن إستحداث البلديات هو من أجل تلبية حاجيات المواطنين و خدمتهم، بإعتبار البلدية مشكلة من منتخبين محليين يعرفون ما تحتاجه البلدية وفي نفس الوقت معرفةإحتياجات السكان من خدمات.

1- تعريف البلدية:

تعتبر البلدية في الجزائر الخلية الأساسية للجماعات المحلية، و هذا لدورها الهام التي تلعبه والمتمثل في كونها حلقة وصل بين الإدارة و المواطن مجسدة في نفس الوقت اللامركزية الإدارية والذي يعتبر من مظاهر الديمقراطية التشاركية التي تتيح للمواطن المشاركة في تسيير الشؤون المحلية،كما تعد البلدية نقطة الإنطلاق في كل عملية تنموية ، و يتجلى هذا من خلال إعادة النظر في المنظومة القانونية للجماعات المحلية (الولاية ــ البلدية)،من خلال توسيع الصلاحيات من أجل الدفع بعجلة التنمية أكثر ، من خلال قانون البلدية الأخير11 -10 المؤرخ في 2011/07/22،والذي جاء في المادة الأولى من هذا القانون على أن"البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة ، و تحدث بموجب القانون[1].

المادة الثانية من ذات القانون بأن البلدية هي القاعدة الإقليميةاللامركزية و مكان لممارسة المواطنة وتشكل إطارمشاركة المواطن في تسيير للشؤون العمومية .

2- خصائص البلدية :

و يمكن تلخيصها في :

2-1-اللامركزية : و تشمل اللامركزيةالإدارية ــ واللامركزية الوظيفية ــ واللامركزية الإقتصادية و هنا تعني اللامركزية توزيع متزن للصلاحيات و المهام حسب تقسيم منطقي للمسؤولية داخل إطار وحدة الدولة[2].

2ــ2الإستقلالية المالية : البلدية لها إستقلالية مالية من أجل تسيير و تجهيز مختلف مرافقها المحلية ومن أجل تلبية متطلبات المواطنين و تجسيد البرامج و المخططات التنموية الرامي إلى تحسينالأوضاع.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون رقم 11-10 **مرجع سابق**.المادة01،ص07.

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الميثاق الوطني1976،أمر رقم 76 - 57 ،المؤرخ في 1976/07/05، **الجريدة الرسمية**، العدد61،ص86.

- العمل على تنمية المؤسسات و ضمان حسن سيرها.

المطلب الثاني : دور الولاية في جهود التنمية المحلية:

1- الولاية :

صدر ميثاق الولاية في 26 مارس 1969 ثم صدر قانون الولاية بالأمر رقم 38/69 بتاريخ 23 ماي 1969، إعتبرها الوحدة التي تصل بين الدولة و البلديات ، تعد الولاية لامركزية إدارية و تجسيدا لمبدأ الديمقراطية[1]، الولاية في الجزائر مؤسسة دستورية و هي تجسد اللامركزية حسب المادةالأولى من قانون الولاية 12-07 ،والمتضمن قانون الولاية على أن الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة وهيأيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة وتحدث بموجب القانون[2].

تتضمن الولاية عددا من الدوائروالبلديات كما جاء في المادة 09 من نفس القانون على أن للولاية إقليم وإسم و مقر رئيسي ،حيث للولاية حدود جغرافيةوهيئتان حسب المادة الثانية ، وهما المجلس الشعبي الولائي و الوالي حسب القانون رقم 90 -09 أو قانون الولاية 12 - 07 .

2-1-المجلس الشعبي ألولائي:

هو مجلس منتخب يعبر عن الديمقراطية و اللامركزية ،وهو هيأة تداولية تتشكل من أعضاء منتخبين، مهمته معالجة الشؤون التي تقع تحت إختصاصه ،حيث يتألف المجلس الشعبي الولائي من الأعضاء المنتخبين ، العدد حسب عدد سكان الولاية ، ينتخبلعهدة بـــ 5 سنوات عن طريق الإنتخاب العام من قبل سكان المقيمين في إقليم الولاية ، كما ينتخب رئيس المجلس من بين الأعضاء المنتخبين الحائزين على الأغلبية، حيث يختار له نواب من بين أعضاء المجلس، و يعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية.

يقوم المجلس الشعبي الولائي بإعداد نظامه الداخلي و له أربع دورات عادية في السنة وجوبا في الأشهر المحددة[3]، و هي : مارس ، جوان ، سبتمبر ـــ، ديسمبر، كل دورةمدتها 15 يوم ، كما يمكن أن يجتمعفي دورات غير عادية بطلبي من رئيس المجلس الشعبي الولائي،أو من ثلثي أعضاء المجلس الشعبي الولائي، وهذا بقوة القانون مثل حالة الكوارث الطبيعية ...الخ .

كما له لجان دائمة[4]،تتمثل في : التربية والتعليم العالي و التكوين المهني – الإقتصاد والمالية – الصحة و النظافة و حماية البيئة – الاتصال و تكنولوجياتالإعلام – تهيئة الإقليم و النقل – التعمير و السكن – الري و الفلاحة و الصيد البحري و السياحة والغابات – الشؤون الاجتماعية و الثقافية والشؤون الدينية و الرياضة والشباب – التنمية المحلية ،التجهيز ، الاستثمار و التشغيل .

كل لجنة تعد نظامها الداخلي و تصادق عليه ،و لجان خاصة لدراسة كل المشاكل التي تهم الولاية وتنتهي صلاحيتها بإنتهاء أشغالهاإلى جانب لجام للتحقيق .

---

[1] فريدة قصير مزياني ،مرجع سابق، ص178 .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون رقم 12 -07 ، مرجع سابق،المادة14،ص10.

[3] . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون رقم 12 ـــــ07 ، مرجع سابق،المادة55،ص14.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون رقم 12 ـــــ07 ،مرجع سابق،المادة33،ص11 .

المبحث الأول : لمحة عامة عن ولاية سكيكدة :

جاءت ولاية سكيكدة بعد التقسيم الاداري لسنة 1974 ،تقع ولاية سكيكدة في الشرق الجزائري على امتداد 140كلم ،و يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، و من الشرق ولاية عنابة، و من الجنوب الشرقي ولاية قالمة ،و من جهة الغرب ولاية جيجل، و من الجنوب الغربي و لاية ميلة، و من الجنوب ولاية قسنطينة، تقدر مساحتها بـــــ 4137.68 كلم مربع ،و يبلغ عدد السكان أكثر من 936753 نسمة إحصاء سنة 2008 .

المطلب الأول : التنظيم الإداري و الهيكلي لولاية سكـــيـــكـــدة :

التنظيم الإداري لولاية سكيكدة :تضم ولاية سكيكدة 13 دائرة و 38 بلدية،و المخطط التالي يوضح التقسيم الإداري حسب عدد الدوائر و كل بلدية تابعة لهاته الدوائر :

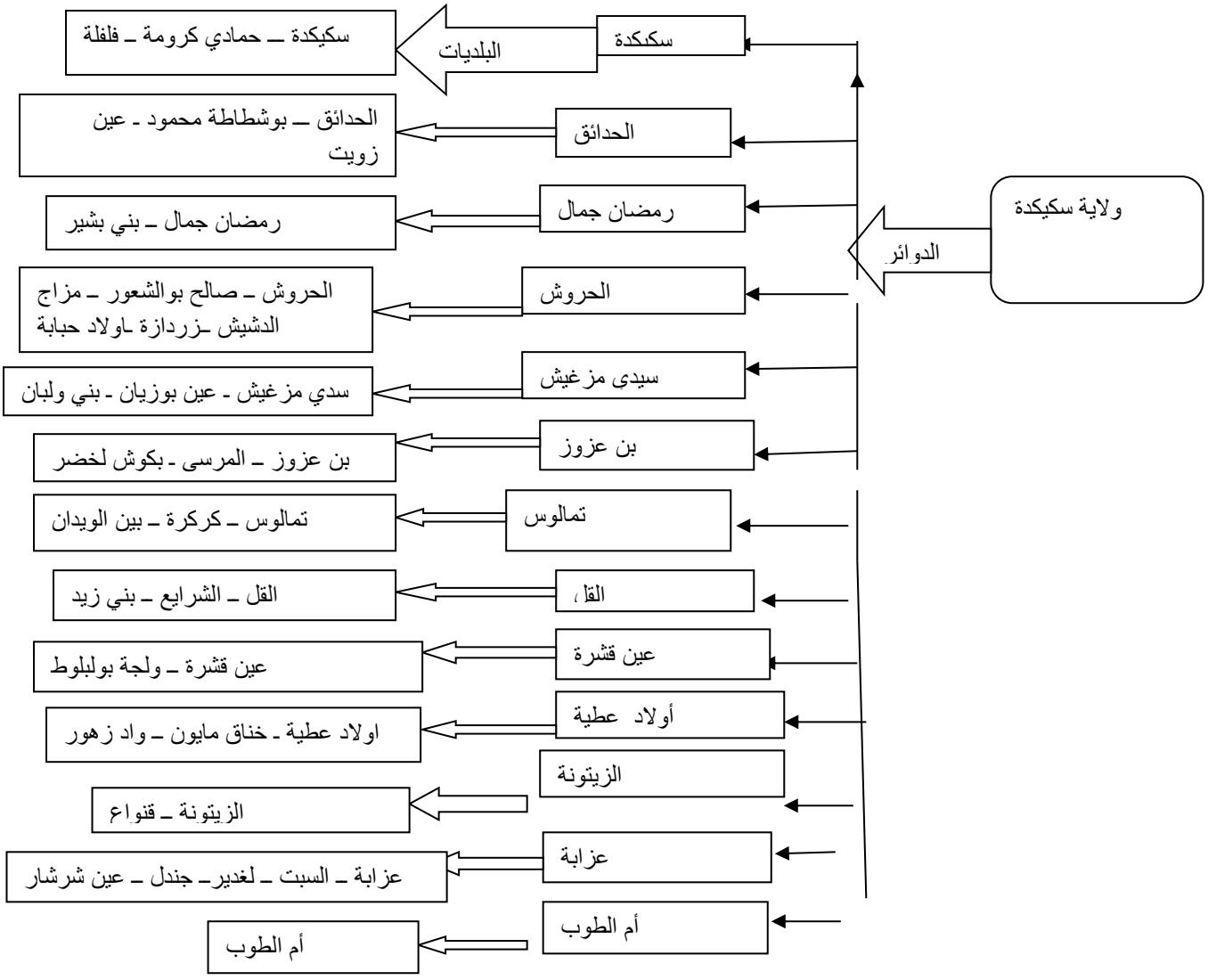

المصدر : من إعداد الطالب .

المطلب الثالث :المشاريع التنموية لمناطق الظل بولاية سكيكدة .

- أحصت ولاية سكيكدة 602 منطقة ظل موزعة عبر 38 بلدية من الولاية ، حيث قامت المصالح الولائية بإحصاء المشاريع التنموية ذات الأولوية عبر كامل إقليم الولاية من خلال تشكيل لجنة ولائية بالتعاون مع المجالس الشعبية البلدية .
- إطلاق 1957 مشروعا تنمويا من أجل النهوض بواقع التنمية المحلية في مناطق الظل عبر كامل إقليم الولاية)[1].

– تخصيص مبلغ مالي لتنمية مناطق الظل عبر كامل بلديات الولاية، حيث قدر بـــــــ 1150 مليار سنتيم.

1- برامج تنمية مناطق الظل عبر كامل الولاية :

شملت العمليات التنموية الموجهة لتنمية مناطق الظل في :

الربط بشبكتي الكهرباء و الغاز – توصيل المياه الصالحة للشرب – تهيئة وإنشاء الطرقات و فك العزلة .

– تسجيل 88 عملية تنموية عبر عديد بلديات الولاية ، 65 عملية مبرمجة و 23 عملية انطلقت منها 04 عمليات منتهية .

– تخصيص غلاف مالي قدر بـــ40 مليار سنتيم بعنوان برامج التنمية البلدية لسنة 2020 ، من خلال تسجيل 59 مشروع[2].

في إطار تنمية مناطق الظل على مستوى إقليم ولاية سكيكدة ثم تخصيص 121 مليار سنتيم .

87 مليار سنتيم من صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية.

– 34 مليار سنتيم من ميزانية الولايةموجهة لتزويد السكان بغاز المدينة .

– 30 مليار سنتيم من أجل ربط مناطق الظل بالكهرباء .

و كذا الغلاف المتبقي من أجل إنجاز شبكات المياه الصالحة للشرب و شبكات الصرف الصحي، وأشغالالطرقات ، و فك العزلة على المناطق النائية ذات التضاريس الصعبة .

–إلى جانب مشاريع ربط مناطق الظل بشبكة الألياف البصرية للهاتف الثابت والأنترنت حيت الأشغال انطلقت .

---

[1] http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-25-12-15-24/2015-09-23-21-25-42/156836-1150-602 تاريخ التصفح:2022/03/22،الساعة:10:30.

[2] ـــــــ http://www.el-massa.com/dz/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d8%a7%d8%b3%d9%84%d9%88%d9%86/%d9%85%d9%82-%d8%b8%d9%84-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%ae%d8%b7%d9%89-%d8%ae%d8%b7%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%86%d9%85%d9%8a%d8%a9. تاريخ التصفح:2022/03/22، الساعة:10:30.

2 - النتائج المحققة من عمليات التنمية :

– من بين النتائج التي حققتها ولاية سكيكدة من أجل التنمية المحلية و ترقية مناطق الظل نذكر منها :

– رفع العراقيل عن 11 مشروع استثماري و التي دخلت حيز الخدمة ، في إنتظار 03 مشاريع إستثمارية أخرى ، و التي ستوفر حوالي 1035 منصب عمل .

– دخول وحدة إنتاجية لتعليب التونة و التي ستوفر180 منصب عمل،الإنطلاق الفعلي سيكون شهر جوان 2022 .

– إستفادة 07 بلديات من مشاريع الربط بشبكة الغاز الطبيعي في إطار تنمية مناطق الظل .

–إستفادة مناطق الظل عبر 11 دائرة ما مجموعه 32 بلدية من 87 خطا جديد لنقل المسافرين[1]، من أجل فك العزلة عن هته المناطق و التخفيف من معاناتهم اليومية أثناء تنقلاتهم خاصة الجهة الغربية من الولاية .

– إستفادت عديد مناطق الظل من الربط بشبكة الكهرباء و غاز المدينة.

[1]http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-25-12-15-24/2015-03-23-21-25-42/196255-158-2.

المبحث الثاني :تجربة بلدية قنواع في التنمية كمنطقة ظل .

تسعى بلدية قنواع من أجل تحقيق التنمية المحلية عبر كامل إقليمها الإداري ،و العمل على تحسين الإطار المعيشي للمواطن عبر المشاريع التنموية التي تستفيد منها، و التي تحاول تجسيدها على أرض الواقع.

المطلب الأول : التعريف ببلدية قنواع :

بلدية قنواع إحدى البلديات 38 التابعة لولاية سكيكدة وهذا منذ التقسيم الإداري لسنة 1984،وهي تتبع إداريا لدائرة الزيتونة ، تقع بلدية قنواع غرب ولاية سكيكدة ،يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، و من الجنوب بلدية الزيتونة، و من الشرق بلدية الشرايع (دائرة القل) ،ومن الغرب بلدية أولاد عطية (دائرة أولادأعطية) ، تبعد بلدية قنواع عن مقر الولاية بحوالي 100 كلم، و عن مقر دائرة الزيتونة بحوالي 13 كلم، و ترتفع عن مستوى سطح البحر بحوالي 800 م، تقدر مساحة البلدية بـــ 83،66 كلم مربع ،بتعداد سكاني 8000 نسمة حسب إحصاءات2008،يتوزعون على ستة تجمعات رئيسية ،ولها فرعين إداريين، كما بها 07 مدارس إبتدائية ،و متوسطتين، إلى جانب ملعب جواري، و أخر بلدي، و مركز بريد واحد،إلى جانب فرعان بلديان.

مناخ البلدية هو مناخ البحر الأبيض المتوسط البارد شتاءا حار صيفا ، كما تتميز البلدية بكمية تساقط كبيرة للأمطار و كذا الثلوج و بها غطاء غابي واسع .

أما المجلس الشعبي البلدي لبلدية قنواع يتكون من 13 عضو منتخب، بحيث لرئيس المجلس الشعبي البلدي نائبان إلى جانب ثلاث لجان وهي :لجنة الإقتصاد و المالية والإستثمار ، لجنة الشؤون الإجتماعية و الثقافية و الرياضية و الشباب، لجنة تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة و الصناعات التقليدية .

المطلب الثاني : مشاريع تنمية مناطق الظل ونتائجها :

أولا :قبل أن نفصل في المشاريع التنموية، لابد أن نذكر أهم المشاكل التي ينتظر السكان أن تعالج لكي نطابقها على المشاريع التنموية ،هل هي تلامس إنشغالاتهم أم لا ،و تتمثل أهم الإنشغالات في :

–المطلب الأول و الأولويةالأولى التي يراها كل سكان البلدية وهي الربط بغاز المدينة ، لكون البلدية من المناطق الباردة جدا في فصل الشتاء .

– الربط بشبكة الكهرباء لعديد السكنات و التجمعات السكانية الجديدة،حيث لايزال ساكنيها بدون كهرباء.

–مشكل السكن ، السكن الريفي الذي يطالب السكان بزيادة حصة البلدية .

– ضعف التزود بالمياه الصالحة للشرب ، 15 دقيقة في الأسبوع لكل حي .

–إنعدام المواصلات لعديد المناطق السكانية ، نفس الشيء لشبكة الإتصالات .

– عديد الطرقات و المسالك الفلاحية غير مهيأة و غير صالحة للإستعمال .

–إنعدام أماكن الترفيه و الملاعب الجوارية ــ

ثانيا :في إطار مشاريع تنمية مناطق الظل وعلى مستوى إقليم بلدية قـــــنواع تم إحصاء 11 منطقة ظل، بتعداد سكاني 5232 مواطن ،حيث يمثلون نسبة 65.4 بالمئة من عدد السكان الإجمالي (الملحق صفحة رقم 101)، حيث تم إحصاء 34 مشروع تنموي من أجل التكفل بهته المناطق ، وهذا من سنة 2020 إلى غاية 2022م ، وهي موزعة بين المنجزة ،و قيد الإنجاز، و مشاريع لم تنجز بعد ، حيث رصدت لهاته المشاريع غلاف مالي يقدر بـــــ92257466 دج .

–المعايير المتبعة في إختيار و تصنيف مناطق ظل على مستوى بلدية قنواع هي:ـــ

الربط بمختلف الشبكات : الكهرباء ــ الغاز ــ الماء الصالح للشرب ــ التطهير

المدارس ــ البريد ــ قاعات العلاج ــ وضعية المسالك .

الجدول 01 : عدد المشاريع التنموية لمناطق الظل التي إستفادة منها البلدية من 2020الى 2022 م:

عدد المشاريع	مشاريع منجزة	مشاريع قيد الانجاز	مشاريع لم تنجز بعد
34	17	12	05
النسبة%	50	35.29	14.70

المصدر :المكلف بمناطق الظل على مستوى بلدية قنواع.

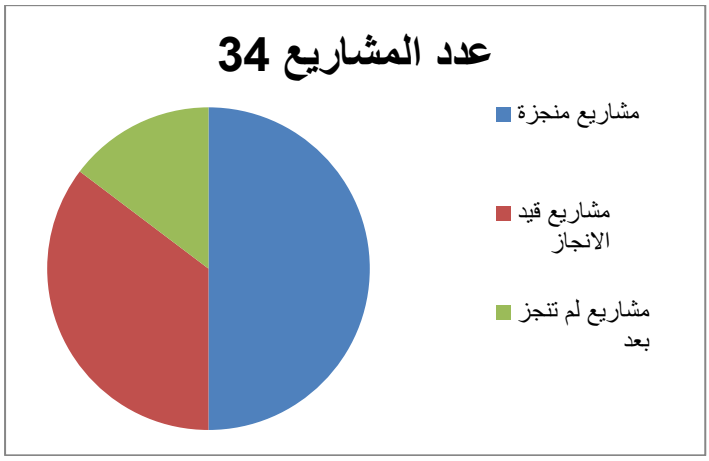

المصدر : من إعداد الطالب

كما هو موضح في الرسم البياني ومن خلال الجدول 01 ، نلاحظ أن نسبة المشاريع المنجزة أكبر من نسبة المشاريع التي هي في قيد الإنجاز و التي لم تنجز بعد ،حيث نجد نسبة المشاريع المنجزة تقدر بـــــ 50 بالمائة، و هي أعلى من المشاريع التي هي في قيد الانجاز و أعلى بكثير من المشاريع التي لم تنجز بعد ، هته الأخيرة التي تمتلك نسبة ضعيفة تعبر على مدى سير الأشغال و مدى تقدمها.

يعود إرتفاع نسبة عدد المشاريع المنجزة من أجل تنمية و ترقية مناطق الظل على مستوى البلدية والتي تعبر علىأن نصف المشاريع المبرمجةقد أنجزت و النصف المتبقي من المشاريع الجزء الأكبر منها قيد الإنجاز إلى سعي البلدية إلى تجسيد برامج تنمية مناطق الظل و السهر على إنجاح المشاريع التنموية،و هذا ما يعبر عنه في عدد المشاريع غير المنجزة حيث تتراوح نسبتها 14.70 بالمائة من أصل 85.3 بالمائة من المشاريع المنجزة و في طور الإنجاز.

من خلال ما سبق نستخلص أن المجلس الشعبي البلدي قد نجح في تحقيق أهداف المخطط التنموي لمناطق الظل من خلال عدد المشاريع المنجزة و كذا في مشاريع قيد الإنجاز، لكن يبقى هذا غير كافي في حال إذا ما قرأنا النسب أو عدد المشاريع من الأسفل إلى الأعلى ،حيث نجد مجموع المشاريع التي لم تستلم بعد مساوية للمشاريع المستلمة .

–أما من الناحية المالية و الأغلفة المالية التي رصدت لإنجاح التنمية و ترقية مناطق الظل على مستوى إقليم البلدية جاءت حسب الجدول 02 .

الجدول 2 : الأغلفة المالية التي رصدت لإنجاح التنمية و ترقية مناطق الظل على مستوى البلدية.

الغلاف المالي	سنة 2020	سنة 2021	سنة 2022
4799835255 دج	4707577789 دج	62627466 دج	29630000 دج
النسبة%	98.07	1.3	0.61

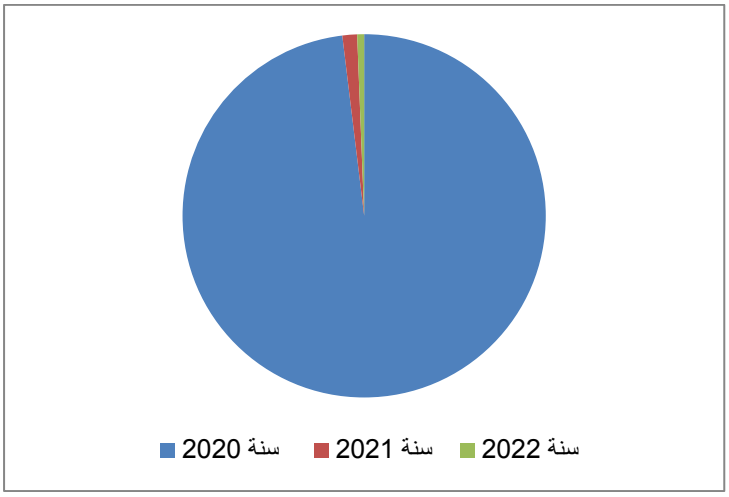

المصدر : من إعداد الطالب

من الجدول 2 و الدائرة النسبية المعبرة عنه، نلاحظ أن الغلاف المالي الذي تم رصده لتنمية مناطق الظل ما يقارب 05 مليار دج ،و هو غلاف مالي معتبر بالمقارنة مع كون البلدية من البلديات الفقيرة ،حيث في حين نجد الغلاف المالي الذي رصد لسنة 2020 من أجل تنمية مناطق الظل أكبر من الأغلفة المالية المرصودة لسنتي 2020 و 2022 مجتمعين ، وبفارق جد شاسع بنسبة 98 بالمائة ، ثم تأتي سنة 2021 بنسبة 1.3 بالمئة من حجم الغلاف المالي الكلي .

- حجم الغلاف المالي الكبير الذي تم رصده لسنة 2020 من أجل تنمية مناطق الظل و ترقيتها ،يرجع لكون سنة 2020 هي بداية أوامر رئيس الجمهورية من أجل التعجيل و الإسراع في تنمية هته المناطق و تدارك النقائص، و كذا الدفع برؤساء البلديات و الولاة لتسخير كل الإمكانات المالية من أجل إنجاح المشاريع التنموية في مناطق الظل، و تدارك النقائص بشكل سريع و في ظرف وجيز، وهذا ماهو ملاحظ على مستوى بلدية قنواع، فطبيعي أن يكون الغلاف المالي كبير، ومن ثم يتناقص في العام الموالي

2021 و من ثم 2022 ،لأن المشاريع التي يجب أن تنجز و المبرمجة تتناقص في كل عام و تصبح المشاريع قيد الإنجاز قد أنجزت و المشاريع المبرمجة قد أنطلقت بها الأشغال، وهكذا نجد الغلاف المالي يتناقص بتناقص المشاريع التنموية .

مما سبق نستخلص سبب وجود الغلاف المالي الكبير لتنمية مناطق الظل لسنة 2020، راجع إلى عدة عوامل أهمها :

–إصرار رئيس الجمهورية على إحصاء مناطق الظل و العمل على إنجاز المشاريع التنموية في أسرع وقت ممكن .

–الإحصاء أفرز مناطق عديدة و كثيرة تحتاج لعمليات تنموية مستعجلة، وهذا ماجعل من الولاة و رؤساء البلديات في الإسراع في إنجاز هته المشاريع و بالتالي توفير أموال كبيرة للتنفيذ .

وبالتالي جميع الإمكانات المالية قد أستغلت في السنة الأولى من التنمية الموجهة لمناطق الظل ،من أجل إنجاز أكبر عدد ممكن من المشاريع ذات الأولوية، .

أولا– قبل أن نشرع في دراسة مناطق الظل و المشاريع التنموية التي إستفادت منها البلدية،إرتأينا أن نقوم بدراسة مقارنة لمجموع المشاريع المسجلة على مستوى بلدية قــنواع قبل ظهورمناطق الظل و مجموع المشاريع المسجلة بعد تصنيف مناطق الظل على مستوى البلدية،وهذا للأعوام(2018 ــ 2019) ــ (2020 ــ 2021) .و الجدول رقم 03 يوضح ذالك.

الجدول 03 :حوصلة للمشاريع المسجلة بمختلف مصادر التمويل من سنة2018 الى2020.

نوع المشاريع / السنة	مخططات البلدية للتنمية pcd	ميزانية البلدية (الاقطاع)	إعانة الدولة	ميزانية الولاية bw	الصندوق المشترك للجماعات المحلية fccl	برانج التضامن المحلي ما بين البلديات sic	المجموع
2018 – 2019	21	12	00	05	03	00	41
2020 – 2021	23	11	00	04	8	00	46

المصدر: من اعداد الطالب

ملاحظة : إعانة الدولة متوقف منذ 2012(الملحق صفحة96) – برانج التضامن المحلي مابين البلديات متوقف منذ 2016 (الملحق صفحة 95).

– من خلال الجدول 01 نلاحظ :أن المشاريع التي إستفادت منه البلدية لسنة 2021 – 2020 أكبر بقليل من مشاريع سنتي 2019 – 2018 .

و هذا راجع إلى المخطط الوطني الرامي إلى العمل على إنجاز أكبر عدد ممكن من المشاريع الموجهة لتنمية مناطق الظل، من خلال إستغلال جميع الإمكانات المالية و توجيهها، و كذالك مست العملية تحويل المشاريع حسب الأولويات ، حيث نجد توظيف أموال المخطط البلدي للتنمية، و الصندوق التضامن مابين الجماعات المحلية ،الذي ساهم أكثر من الضعف في المشاريع التنموية التي إستفادت منها اللبلدية

في إطار تنمية مناطق الظل ، بالإضافة الى مشاريع تنموية خارج مناطق الظل، ولهذا نلاحظ الإرتفاع الطفيف بين مرحلة ماقبل الإعلان عن مناطق الظل و مابعد الإعلان .

ثانيا– تحليل المشاريع التنموية لسنتي 2020 و 2021 في إطار تنمية مناطق الظل .

من خلال هذا التحليل نحاول إبراز جهود البلدية من أجل إنجازوتنفيذ المشاريع التنموية الموجهة لمناطق الظل.

– إستغلال الملاحق صفحة 96 ،100،99،98،97.

الجدول 04: مصادر تمويل المشاريع التي تحصلت عليها بلدية قنواع .

مصدر التمويل	المخططات البلدية للتنمية P c d	ميزانية البلدية (الاقطاع)	ميزانية الولاية bw	الصندوق المشترك للجماعات المحلية fccl	المجموع
إجمالي المشاريع لسنتي 2020 – 2021	23	11	02	08	46
عدد المشاريع خارج مناطق الظل	03	10	02	01	16
عدد مشاريع مناطق الظل	20	01	02	07	30

المصدر : من إعداد الطالب .

من خلال هاته الأرقام و التي نحاول ترجمتها الى مخططات بيانية من أجل التوضيح أكثر، و الوصول إلى نتائج تعبر عن هاته الأرقام.

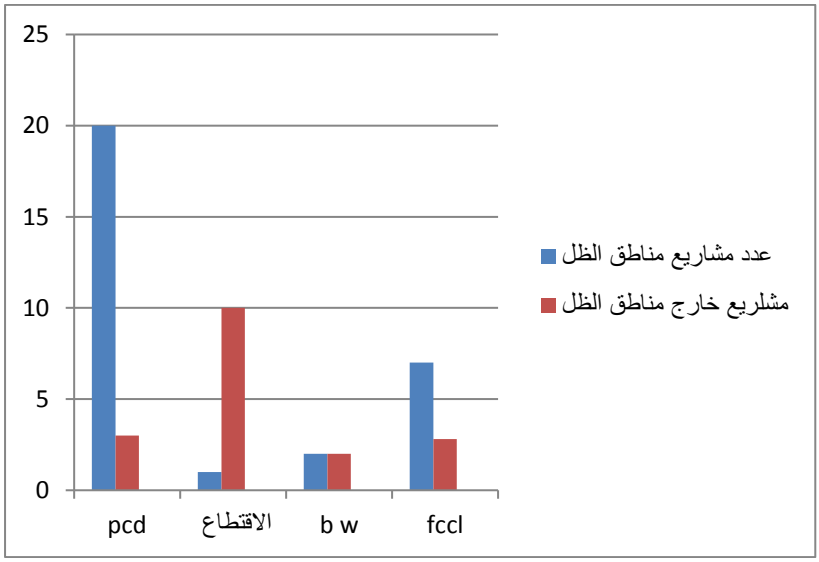

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على الجدول 02

نلاحظ عددالمشاريع لسنتي 2020 و 2021 التي تحصلت عليها البلدية النسبة الأكبر منها وجهت نحو تنمية مناطق الظل،و هي ضعف عدد المشاريع تقريبا الموجهةخارج مناطق الظل .

و يرجع هذا إلىبرنامج رئيس الجمهورية الاستعجالي من أجل تنمية مناطق الظل ،و إعطاء الأولوية لهاته المناطق المحرومة و المعزولة على حساب المناطق الأقل ضررا وفق أولوية الأولويات.

حيث كانت معظم الإمكانات المالية والإعانات المالية موجهة لتنمية مناطق الظل التي شملت جميع مناطق البلدية بدون إستثناء (المصنفة كمناطق ظل)، و هذا ما نراه من خلال مخططات البلدية للتنمية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية ،التي كانت معظمها موجهة نحو تنمية مناطق الظل بنسبة 58.69 بالمئة من عدد المشاريع الإجمالية، و بنسبة 90 بالمئة من عدد المشاريع الموجهة لمناطق الظل،و بالتالي أصبحت المشاريع موجهة لهدف واحد وهي تنمية مناطق الظل و حسب الإحتياجات و الأولويات ،أماالفارق في العدد راجع إلى عدم إستفادة المناطق غير المصنفة كمناطق ظل من المشاريع لأن الأولوية منحت إلى المناطق المحرومة أي مناطق الظل على مستوى إقليم البلدية .

وهذا ما يلاحظ من عدد المشاريع المسجلة في إطار المخططات البلدية للتنمية ، تقريبا كلها موجهة لتنمية مناطق الظل، ثم يأتي الصندوق المشترك للجماعات المحلية الذي يؤكد التوجه الإستعجالي من أجل تنفيذ مخططات الحكومة لتنمية و ترقية مناطق الظل، خاصة عندما نلاحظ عدد المشاريع القليلة الموجهة نحو المناطق غير المصنفة كمناطق ظل ،بينما جاء التمويل من الإقتطاع من ميزانية البلدية موجه للتجهيز وأنها عمليات غير تنموية في الغالب ،عكس التمويل من ميزانية الولاية الذي جاء بمشاريع تنموية مناصفة بين مناطق الظل و خارج مناطق الظل بغض النظر عن عدد المشاريع التي تحصلت عليها البلدية .

من خلال ما سبق يمكننا القول أن بلدية قـــــنواع في إطار تنمية مناطق الظل قد سخرت جميع الإمكانات المالية المتاحة من أجل تنفيذ المشاريع التنموية الإستعجالية حسب الأولويات، و التي من شأنها ترقية هته المناطق و إخراجها من عزلتها و التهميش التي تعاني منه، و ما يؤكد هذا هو عدد المشاريع الموجهة لهاته المناطق و على حساب المناطق التي هي غير مصنفة كمناطق ظل .

ملاحظة : سنة 2022 جاءت بأربعة مشاريع موجهة لتنمية مناطق الظل ممولة من طرف المخططات البلدية للتنمية .

ثالثا–المشاريع الموجهة لتنمية مناطق الظل :

عرفت بلدية قـــــنواع عدة مشاريع تنموية من أجل تنمية و ترقية مناطق الظل المنتشرة على كامل إقليمها الإداري و جاءت النتائج كما يلي :

1–مشاريع سنة2020 :

مصادر التمويل :المخطط البلدي للتنمية + الصندوق المشترك للجماعات + مزانية الولاية

الجدول رقم 05 : المشاريع التنمويةلسنة 2020.

نوع المشاريع	عدد المشاريع	المنجزة	في طور الانجاز	لم تنجز بعد	الغلاف المالي
التزود بمياه الشرب	06	4	01	01	4123584341
التهيئة	01	1	00	00	39760000
التطهير	03	03	00	00	460533680
طرقات	01	01	00	00	74985000
الإنارة العمومية	02	00	02	00	8714768
المجموع	13	09	03	01	4707577789

المصدر : من إعداد الطالب

من خلال الجدول 05نلاحظ: أن المشاريع التنموية من أجل ترقية مناطق الظل و تنميتها ركزت على قطاع المياه الصالحة للشرب و قطاع التطهير و هذا من خلال عدد المشاريع المبرمجة، بحيث يأتي التزود بالمياه الصالحة للشرب كأولوية قصوى وهذا ما يتجلى في عدد المشاريع و الغلاف المالي المخصص، ثم يأتي قطاع التطهير بإنجاز جميع المشاريع و الذي يعتبر من المشاريع المهمة في جميع البلديات و الذي هو ضمن المعايير الوطنية في التصنيف .

إلى جانب ملاحظة مهمة و هي وجود مصادر تمويل مشتركة و موحدة ،من أجل هدف و احد هو تنفيذ المخطط الاستعجالي من أجل إنجاح العمليات التنموية في المناطق التي تعاني التهميش و المعزولة.

يعود التركيز على مشاريع التزويد بالماء الصالحة للشرب من حيث العدد و من حيث نسبة الإنجاز الأعلى ،إلى كون المناطق مترامية الأطراف و تعاني من العطش و بعد المسافات و صعوبة التضاريس و المناخ ، و في نفس الوقت توجد ينابيع جوفية سطحية و بالتالي إنجاز المشاريع من هذا النوع تكن سريعة و في نفس الوقت ملموسة ،على غرار فك العزلة ،أو شبكات التطهير ،التي تحتاج إلى دراسات تقنية و إمكانات مادية أكبر، و بالتالي وقت أكبر من أجل الإنجاز، و لهذا كانت قليلة من حيث العدد و تبقى المشاريع الأخرى قيد الإنجاز خاصة مشاريع التزود بالمياه الصالحة للشرب، فقط مشروع واحد متوقف لأسباب و كما أشرنا إليه من قبل ضمن معوقات الجماعات المحلية و هي الإنتماءات.

تعد سنة 2020 هي كبداية لتجسيد التنمية على مستوى مناطق الظل، بعد إستكمال إحصاء مناطق الظل، و في نفس الوقت جاءت إستعجاليه ركزت على الأولويات التي رأتها كمطلب للمواطنين ، و في نفس الوقت تركز على المشاريع الأقرب للإنجاز و تحقيقها بسرعة، وهذاما نجده محقق في مشاريع التزود بالمياه الصالحة للشرب، و بالتالي طبيعي أن تحظى بالقيمة المالية الأكبر .

2- المشاريع التنموية لسنة 2021 :

مصدر التمويل : المخطط البلدي للتنمية .

جدول رقم:06 .المشاريع التنموية لمناطق الظل سنة 2021.

نوع المشروع	عدد المشاريع	المنجزة	في طور الانجاز	لم تنجز بعد	الغلاف المالي
التزويد بالماء الصالحة للشرب	03	00	03	00	14518000
الطرقات	03	00	03	00	8922000
الري	01	01	00	00	119000
بيئة	01	01	00	00	8687000
الطاقة الشمسية	02	02	00	00	3834000
الإنارة العمومية	07	04	03	00	26547466
المجموع	17	08	09	00	62627466

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول06 نلاحظ:أن المشاريع التنموية قد زاد عددها بنسبة 13.33 بالمئة بالمقارنة مع سنة 2020 ،إلاأن نسبة الإنجاز نقص ولو بمشروع واحد ،في حين المشاريع التي هي في طور الإنجاز قد قفزت بضعفين بالمقارنة بسنة ،2020 بالرغم من وجود مصدر واحد لتمويل المشاريع .

إلى جانب ملاحظة مهمة وهي أن مشاريع الإنارة العمومية أخذت الحصة الأكبر من المشاريع ككل، وأصبحت أولوية بعدما كان التزود بالمياه الصالحة للشرب هي الأولوية في سنة 2020 ، دون أن نغفل المشاريع الجديدة و التي كانت من قبل من المشاريع التي يستحيل أن نراها في المناطق النائية وهي مشاريع الطاقة الشمسية التي بدأت البلدية بتجسيدها .

من خلال ما لاحظناه أن بلدية قـــــنواع في إطار تنمية مناطق الظل، تركز على المشاريع ذات الأولوية و تعمل على إنجازها ،حيث يعبر عدد مشاريع الإنارة العمومية المرتفع على حساب مشاريع التزود بمياه الشرب ،و الذي كان من الأولويات لسنة 2020، وعلى هذا نستطيع أن نقول أن البلدية قد حققت الأولوية الأولى، و إنتقلت إلى تحقيق الأولوية الثانية بدون إهمال باقي القطاعات، وهذا تماشيا مع الإمكانات المالية و المادية المتاحة.

من خلال ما سبق نستخلص أن التنمية المحلية على مستوى بلدية قـــــنـــواع تسير وفق تحديد الأولويات، ثم العمل على إنجاز المشاريع التنموية وفق الإمكانات المالية ،وهذا ما نراه من خلال مصدر التمويل و المتمثل في المخططات البلدية للتنمية، الذي جاء كمصدر تمويل وحيد عكس سنة 2020 ، و هذا بدون إهمال باقي القطاعات التي تراها مكملة و تتماشى مع المشاريع ذات الأولوية كالطاقة الشمسية، و فك العزلة عن طريق شق و تهيئة الطرقات و المسالك .

3- المشاريعالتنمويةلسنة2022 :

مصدر التمويل :المخططات البلدية للتنمية .

الجدول رقم: 07 . المشاريع التنموية لمناطق الظل لسنة 2022.

نوع المشروع	عدد المشاريع	المنجزة	طور الانجاز	لم تنجز بعد	الغلاف المالي
التطهير	01	00	00	01	8280000
الطرقات	01	00	00	01	17730000
ترميم المدارس	01	00	00	01	2000000
الإنارة العمومية	01	00	00	01	1620000
المجموع	04	0	00	04	29630000

المصدر: الملحق صفحة رقم 93 .

من خلال الجدول نلاحظ:أن المشاريع لسنة 2022 تمثل ما نسبته 11.76 بالمئة من المشاريع الإجمالية المقدرة بـــ 34 مشروع، حيث جاءت متفرقة على مختلف القطاعات بمصدر تمويل واحد،و في نفس الوقت نجد القطاعين ذات الأولوية في السنتين الماضيتين ،وهما التزود بالمياه الصالحة للشرب والإنارة العمومية غير موجودة بعدد كبير ضمن مشاريع التنمية لسنة 2022 .

يعود تراجع المشاريع إلى كون البلدية قد حققت جميع البرامج الإستعجالية و التكميلية من أجل تنمية مناطق الظل، و لهذا نجد المشاريع قليلة و غير مركزة، و في نفس الوقت هي تعبر على وجود تقدم ملحوظ على المستوى التنموي ،وأن النقائص قد تم معالجتها سواء بالإنجاز أو الشروع في الإنجاز، و المتبقي يدخل ضمن المشاريع التي تم تسجيلها و تنتظر دورها فقط لإعتبارات إدارية و أخرى تقنية .

من خلال ما سبق نستنتج أن التنمية المحلية لسنة 2022 على مستوى مناطق الظل ببلدية قـــــنواع هي تنمية شكلية على إعتبار كل المشاريع لم تنطلق و هذا يطرح سببين :

– إما هته المشاريع تنتظرالتمويل بالأغلفة المالية اللازمة .

– إما هته المشاريع و بعددها القليل تعبر على أن البلدية قد حققت أهدافها من أجل تنمية مناطق الظل و تحقيق كل إحتياجات مواطنيها .

4– مصادر تمويل مشاريع تنمية مناطق الظل :

تعتبر مصادر التمويل مهمة جدا من أجل الدفع بعجلة التنمية ،خاصة في البرامج الإستعجالية مثل تنمية مناطق الظل ، و لهذا إرتأينا أن ندرس مصادر التمويل و دورها في التنمية على مستوى بلدية قنواع .

الجدول 08 : مصادر التمويل لمشاريع مناطق الظل ببلدية قنواع.

مصادر التمويل	مخططات البلدية للتنمية P.C.D	الاقتطاع من ميزانية البلدية	ميزانية الولاية P.W	الصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL

عدد المشاريع الموجهة لتنمية مناطق الظل 2020 2021- 2022-	24	01	02	07

المصدر: من إعداد الطالب.

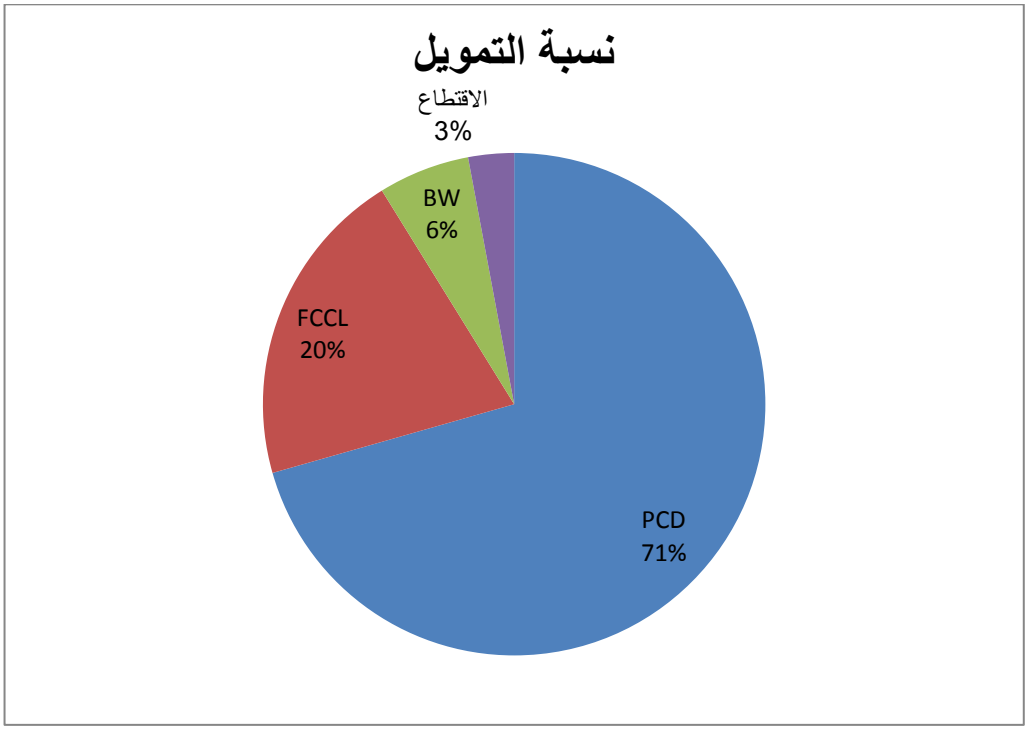

من خلال الدائرة النسبية نلاحظ أن المشاريع التنموية لمناطق الظل على مستوى بلدية قنواع كانت ممولة عبر المخططات البلدية للتنمية و المقدرة بـــ 71 بالمئة ، في حين يأتي صندوق المشترك للجماعات المحلية في المرتبة الثانية ثم يليه ميزانية البلدية، في حين إقتطاعات البلدية لم تساهم إلا بـــــ 3 بالمئة في المشاريع التنموية لمناطق الظل على مستوى بلدية قنواع .

كما نلاحظ أن مجموع نسبة تمويل المشاريع من قبل الصندوق المشترك للجماعات المحلية و ميزانية الولاية، و الاقتطاع من ميزانية البلدية،لا يصل حتى إلى النصف من نسبة مشاركة المخططات البلدية للتنمية في المشاريع التنمية على مستوى البلدية .

5- نوعية المشاريع و عددها :

الجدول التالي يوضح نوع المشاريع التي إستفادة منها بلدية قنواع في إطار تنمية مناطق الظل، إلى جانب عدد المشاريع التنموية ، الجدول التالي يوضح لنا أكثر.

الجدول 09 : نوعية المشاريع و عددها الموجهة لتنمية مناطق الظل.

نوع المشاريع	التزود بالماء الشروب	التهيئة	التطهير	الطرقات	الإنارة العمومية	الري	البيئة	ترميم المدارس	الطاقة الشمسية

عدد المشاريع	09	01	04	05	10	01	01	01	02
المشاريع المنجزة	04	01	03	01	04	01	01	00	02
الغلاف المالي	113810234l	39760000	168813680	101637000	36882234	119000	8687000	2000000	3834000

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق صفحة رقم 92.

نلاحظ من خلال الجدول 09: أن بلدية قــنواع قد حددت أولوياتها التنموية من خلال عدد المشاريع المبرمجة والمتمثلة في الإنارة العمومية و التزود بالمياه الصالحة للشرب اللذان يمثلان 55.88 بالمئة من المجموع الكلي للمشاريع الموجهة لتنمية مناطق الظل ، ثميأتي قطاع الطرقات في المرتبة الثالثة من حيث الأولوية ثم قطاع التطهير، في حين باقي المشاريع لا تتعدى مشروعان في كل قطاع .

و هذا ما يلاحظ أيضا في عدد المشاريع المنجزة فقط تغيير على مستوى قطاع التطهير و الطاقة الشمسية بهذا الترتيب حيث عدد المشاريع المنجزة أعلى من قطاع الطرقات الذي يمثل الأولوية الثالثة لدى البلدية من حيث عدد المشاريع التنموية المبرمجة.

عندما نلاحظ عدد المشاريع التنموية المنجزة في مناطق الظل على مستوى إقليم البلدية لكل من الإنارة العمومية و الماء الصالح للشرب ، نجد أنها لا تساوي النصف من المشاريع التنموية المبرمجة للقطاعين وتمثل 47.05 بالمئة من المشاريع المنجزة ، وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع عدد المشاريع المبرمجة و كذالك المنجزة بالمقارنة أيضا حجم الغلاف المالي الذي تم رصده، نفس الشيء في قطاع الطرقات نجد النسبة تمثل 5.88 بالمئة من نسبة المشاريع المنجزة ،في حين نسبتها في المشاريع المبرمجة هي 14.70 بالمئة ، في حين باقي المشاريع في القطاعات الأخرى تقريبا كلها منجزة لبساطتها.

من خلال مما سبق نجد أن البلدية لم توفق في تحقيق ماهو مطلوب منها ،على إعتبار أن المشاريع ذات الأولوية و التي خصص لها مبالغ مالية معتبرة وهي التزويد بالماء الصالح للشرب و الإنارة العمومية و الطرقات، لم تكن بتلك النسبة المقبولة من الانجاز ، حيث نجد في قطاع المياه الصالحة للشرب من أصل26.47 بالمئة من المشاريع الكلية المبرمجة تم انجاز منها 11.76 بالمئة ، و قطاع الإنارة العمومية من أصل 29.41 بالمئة من المشاريع الكلية المبرمجة تم انجاز 11.76 بالمئة ، قطاع الطرقات من أصل 14.70 بالمئة ثم انجاز 2.94 بالمئة من هته المشاريع . و بالتالي هي أرقام ضعيفة من حيث الإنجاز بالمقارنة مع أهمية القطاعات المذكورة سالفا .

بالرغم من ما حققته بلدية قنواع من مشاريع تنموية منجزة و مشاريع في طور الانجاز من أجل ترقية مناطق الظل التي تعاني من التهميش و العزلة ،إلا أن هته المشاريع و الجهود المبذولة ليست كافية لأنها مشاريع لا تلامس ما ينتظره السكان من التنمية و حل لمشاكلهم ، و ما نراه من غياب المطلب الملح و أولوية سكان بلدية قـــــنواع بمناطقها المصنفة كمناطق الظل و غير المصنفة خير دليل، و هو مشروع

الربط بغاز المدينة و الذي يعتبر من بين السبع عناصر التقييمية التي تتطلب الإنجاز إلا انه على مستوى البلدية لا يزال غير مدرج ضمن المشاريع التنموية المستقبلية ، و هي البلدية الوحيدة في ولاية سكيكدة غير معنية من مشاريع غاز المدينة من بين 38 بلدية على مستوى الولاية .

بالإضافة إلى التركيز على ثلاث قطاعات و هما الإنارة العمومية، و المياه الصالحة للشرب ، و قطاع الطرقات، في حين المشاريع الباقية لم تكن بالعدد المطلوب خاصة الربط بشبكة الكهرباء، و الصرف الصحي ، حيث لا تزال عديد التجمعات السكانية تعاني من إنعدام الربط بشبكة الكهرباء، و كذا مشاكل السكن، و النقل المدرسي ، و الصحة ،و التغطية بشبكة الاتصالات، كل هته المشاكل لم يتم معالجتها أو حتى إدراجها ضمن مخططات التنمية البلدية ، كما أنها لم تحضا بالدعم سواء من قبل صندوق المشترك للجماعات المحلية ، أو من ميزانية الولاية ، هته الأخيرة كما تبرزه جداول المشاريع التنموية الموجهة لتنمية مناطق الظل على مستوى البلدية أنها غائبة عن تمويل المشاريع ،حيث نجدها أنها مولت ما نسبته 6.66 بالمئة من إجمالي المشاريع الموجهة لتنمية و ترقية مناطق الظل ، وهي نسبة لا تعبر عن ماهة مطلوب منها.

المطلب الثالث : أهم التوصيات.

من خلال الملاحظات و النتائج السابقة نصل إلى وضع بعض التوصيات التي من شانها تساعد و تساهم في تحقيق التنمية المحلية المطلوبة و الملموسة و يمكن أن نلخصها في :

- إعطاء صلاحيات أوسع و أكبر للمجلس الشعبي البلدي و ترك له حرية إختيار المشاريع التنموية بدون إملاءات من الجهات الوصية.
- إعطاء الأولوية للمواطنين في إختيار المشاريع التنموية قبل إختيار المشاريع ذات الأولوية.
- العمل على إنجاز المشاريع التنموية المهمة بحيث تكون مشاريع قليلة منجزة أفضل من مشاريع كثيرة غير منجزة .
- الإهتمام أكثر بالربط بشبكة الكهرباء، لأن العديد من التجمعات السكانية لا تزال تعاني، بالإضافة إلى الإسراع في إنجاز و تزويد بلدية قنواع بغاز المدينة .
- إعادة النظر في تصنيف مناطق الظل على مستوى بلدية قنواع و زيادةعدد المشاريع التنموية.
- إستغلال الموارد البشرية المؤهلة التي تزخر بها بلدية قنواع و التي لها خبرة في الإحصاء و التسيير بدل الاعتماد على موارد بشرية غير مؤهلة في إطار سياسة التشغيل المؤقت للشباب البطال .
- الإهتمام بالمشاريع المستقطبة لليد العاملة خاصة المشاريع الفلاحية التي من شانها الحد من النزوح الريفي و الهجرة غير الشرعية بإعتبارها منطقة فلاحية .
- البحث عن مصادر تمويلية في إطار الشراكة مع القطاع الخاص ،و تشجيع الاستثمار المحلي
- العمل على تحديد الأولويات بدقة بعيدة عن الانتماءات العائلية أو الحزبية .

- تخفيف الإجراءات الإدارية و التقنية المصاحبة للدراسة المشاريع ، و كذا من قبل اللجنة التقنية للدائرة و اللجنة التقنية الولائية على المشاريع التنموية المودعة من قبل البلدية.
- التنمية المحلية الناجحة و التي تحقق الأهداف هي تلك البرامج التي تمنح حسب الاحتياجات لا على حساب المحاباة، و الرشوة ،أو على حساب الانتماءات الحزبية ، فكثير من المناطق تحرم من التنمية لكونها لها توجه أو ميول حزبي غير الحزب الذي يرأس المجلس الشعبي البلدي، أو المجلس الشعبي الولائي .
- العمل على كسب ثقة المواطنين لأنها جزئ من النجاح و جزئ من الإستمرارية .
- الإهتمام بالتنمية الإدارية و السياسية .
- تكثيف الخرجات الميدانية التي تساهم في تقدم الأشغال و في نفس الوقت معالجة العراقيل في حينها .
- **خلاصة و إستنتاجات :**

التنمية المحلية يجب أن تكون شاملة كاملة ، فالشمولية تخص جميع المجالات و المستويات سواء كانت سياسية أو اقتصادية و إجتماعية و ثقافية و حتى بيئية ، أو كانت ريفية أو حضرية أو شبه حضرية ، أماأن تكون كاملة فتكن بدون تقييد للصلاحيات الممنوحة وإقصاء للأطراف الفاعلة التي لها إضافة فعالة في المجال التنموي ، فمثلما الدولة رأت انه لابد من هيئات مساعدة من أجل تلبية و إشباع رغبات مواطنيها من خلال إنجاز البرامج و المشاريع التنموية، فعليها أن تمنح لها صلاحيات أكبر ومجال أوسع ، نفس الشيء بالنسبة للجماعات المحلية عليها أن لا تعمل على إقصاء الفاعلين من المجتمع بل تعمل على إشراك أكبر عدد ممكن من الفاعلين ، لأن نجاح المشاريع التنموية المحلية مرتبط بشكل أكبر بالنظام الديمقراطي التشاركي ،التي تجعل من الإدارة المحلية و المواطنين في طريق واحد نحو تحقيق الأهداف العامة للعمليات التنموية المحلية ، و أي إقصاء لأي طرف سواء كانت جماعة محلية أو أي منظمة رسمية أو غير رسمية فاعلة ، فأكيد التجربة مثل هته موجودة ونتائجها كذالك و إلا كيف ظهرت مناطق الظل في الجزائر.

و منه نستنتج أن :

- التنمية المحلية هي أساس تطور و تقدم البلاد، من خلالها يتم القضاء على الفوارق الإجتماعية و الجهوية.
- دور الجماعات المحلية مهم و فعال من أجل تنفيذ المشاريع التنموية و إنجاحها بحكم قربها من إنشغالات المواطنين و معرفة ماتحتاجه المناطق من مشاريع.
- تنمية مناطق الظل و ترقيتها ضرورة من أجل الإقلاع الاقتصادي.
- إشراك المجتمع المدني و الفاعلين على المستوى الوطني و الإقليمي ضروري من أجل تنمية مناطق الظل .

الخاتمة :

من خلال ما سبق نستخلص أن الدولة بذلت مجهودات كبيرة سواء كانت مادية أو مالية وحتى قانونية، من أجل تنمية محلية موجهة لتلك المناطق التي تعاني التهميش و العزلة و التي أطلق عليها مناطق الظل ،من خلال برامج إستثمارية إستعجالية بهدف تحقيق تغييرات ملموسة و سريعة تضمن الحياة الكريمة و العادلة لسكان هته المناطق ،حيث تم تكليف الجماعات المحلية بالسهر و تنفيذ و إنجاح المشاريع التنموية الهادفة لترقية هته المناطق من أجل تنمية محلية شاملة متوازنة ، و هذا بمتابعة من السيد رئيس الجمهورية شخصيا على العمليات التنموية ، إلى جانب وضع مستشار خاص مكلف بمناطق الظل، و عقد إجتماعات دورية مع الوزراء و الولاة ، وهذا يدل على عزم الدولة على تحقيق أهدافها المتمثلة في تنمية مناطق الظل و القضاء على الفوارق الجهوية ، و هذا ما تبرزه لغة الأرقام الكبيرة من الأغلفة المالية الضخمة المسخرة ،و عدد المشاريع الكبيرة المبرمجة للتنمية،إلا أن واقع التنمية المحلية في مناطق الظل في أمر الواقع بالرغم من وجود نتائج قد تحققت ،إلا أنه لايزال لم يرقى بعد للأهداف المطلوبة ، وهذا مايبرزه التدمر من طريقة سير العمليات التنموية و الإقالات لعديد الولاة و رؤساء البلديات ،و لهذا يمكن أن نقول أن الدولة من خلال الجماعات المحلية لم توفق ولم تحقق بعد الأهداف التنموية الموجهة لترقية مناطق الظل ،خاصة عندما نشاهد النسبة الوطنية للمشاريع المنجزة وطنيا لا تتجاوز 46 بالمئة .

ومن بين الأسباب نذكر منها :

1 – ضعف الإرادة لدا مسئولي الجماعات المحلية و إهتمامهم بالشكليات و الأرقام بدل الإهتمام بأرض الواقع .

2 –نسبة الإنجاز تبقى ضعيفة بالمقارنة مع الإمكانات المسخرة .

3 – كثرة الأولويات في المشاريع التنموية نتيجة مخلفات الإدارة السابقة التي همشت المناطق النائية بشكل كبير.

4 – عدم إشراك المجتمع المدني بالشكل المطلوب و بحسب الحاجة.

قائمة المراجع

Les références

قائمة المراجع :

1-النصوص القانونية :

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الميثاق الوطني1976،أمر رقم 76 - 57 ،المؤرخ في 1976/07/05،**الجريدة الرسمية**، العدد61.ص890.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون رقم 11-10 ،المتعلق بالبلدية،المؤرخ في 2011/1/22 ،**الجريدة الرسمية**،العدد،37.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون رقم 12 -07 ،المتعلق بالولاية ،المؤرخ في 2012/02/29 ،**الجريدة الرسمية** ،العدد،12.

- 2 -الكتب :

1 ــ إبراهيم العيسوى ، **التنمية في عالم متغير** ،ط1،القاهرة،مصر: دار الشروق ، 2001 .

2 - الجندي مصطفى،**الإدارة المحلية و إستراتيجيتها**،الإسكندرية،مصر:منشأة المعارف للطباعة والنشر و التوزيع،1987 .

3 - السبتي وسيلة ،**التمويل المحلي و التنمية المحلية**،ط1،عمان،الأردن:دار الأيام ،2018 .

4-بعلي محمد الصغير،**القانون الإداري** ،عنابة،الجزائر:دار العلوم للنشر و التوزيع ،2004 .

5- حسن لطيف كاظم الزبيدي،**الدولة والتنمية في الوطن العربي**،ط1،عمان:مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2008.

6 - ــحسين عبد الحميد احمد رشوان ، **التنمية إجتماعيا ثقافيا سياسيا إداريا بشريا** ،الإسكندرية،مصر: مؤسسة شباب الجامعة ، 2009 .

7 - رشاد احمد عبد الطيف ، **التنمية المحلية** ،ط1،الإسكندرية،مصر: دار الوفاء، 2011.

8 - سعودي محمد العربي ، **المؤسسات المحلية في الجزائر الولايةـــــ البلدية 1516-1962** ،ط1،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ،2011 .

9 - عبد الرسول علي الموسى،**التنمية في القفص تجربة مجتمع إقتصاد نفطي ريعي**،ط1،دمشق،سورية:دار الفكرالمعاصر،2008 .

10 - عشي علاء الدين،**مدخل القانون الإداري** ،عين مليلة،الجزائر:دار الهدى للنشر والتوزيع،2012 .

11 - عشي علاء الدين،**والي الولاية في التنظيم الإداري الجزائري**،عين مليلة،الجزائر:دارالهدى للنشر و التوزيع،2006.

12 -على خطار شطناوي ،**الإدارة المحلية** ، ،ط1،عمان ، الأردن: دار وائل ،2002 .

13 – عمتوت عمر ،**قاموس المصطلحات القانونية في تسيير شؤون الجماعات المحلية** ، الجزائر:دار هومة للنشر و التوزيع،2009 .

14 – عوابدي عمار،**القانونالإداري** ، **ديوان المطبوعات الجامعية** ،**الجزائر** ،الجزئ01، ط2007،04.

15 – قصير مزياني فريدة ،**مبادئ القانون الإداري الجزائري** ،الجزائر:مطبعة قرفي، 2001 .

16 –محمد منير حجاب ، **الإعلام و التنمية الشاملة** ،ط1،القاهرة،مصر: دار الفجر،2010.

3 –الرسائل و المذكرات :

1 – ليندة شنافي،**تأثير سياسة الإصلاحات الإقتصادية في البناء الإجتماعي للمجتمع الجزائري**،(دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم،كلية العلوم الإجتماعية و العلوم الإسلامية،جامعة باتنة،الجزائر،2009 ـــ2010).

2 ــ محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية،جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2011– 2010 .

3–هوشات رؤوف ، **حوكمة التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة ،الجزائر،2017 – 2018 .

4– شويح بن عثمان ، **حقوق و حريات الجماعات المحلية في الجزائر مقارنة بفرنسا** ،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة تلمسان ، الجزائر، 2017 – 2018 .

5 – علي محمد ،**مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الإداري الجزائري** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في قانون الإدارة المحلية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة تلمسان ، الجزائر،2011 –2012 .

6– أمجد ناهض سكيك ، **دور المشاركة الشعبية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة غزة** ،رسالة المجستار في الهندسة المعمارية، كلية الهندسة،الجامعة الاسلامية ، غزة ،فلسطين ، 2011 – 2012 .

7– مشري محمد الناصر ، **دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2012– 2013 ــ

8 –إسماعيل فريجات ، **مكانة الجماعات المحلية في النظام الإداري الجزائري** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2014– 2013.

9 –دراوش نادية ،**الإدارة المحلية و عملية إدارة التنمية في الجزائر المعوقات و مقاربات الإصلاح**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر سياسة عامة و التنمية،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة سعيدة، الجزائر ،2014 ـــ 2015 .

10– طـــالبي يـــمينة ، **الدور التنموي للجماعات المحلية (دراسة حالة ولاية البيض)**، مذكرة لنيل ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة سعيدة ،الجزائر، 2015– 2016 .

4 –المجلات :

1 – عبد الجبار السبهائي، دور الوقف في التنمية المستدامة،**مجلة الشريعة و القانون** ، عدد:44،الأردن، 2010/1/5.

2– محمدخشمون ،مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية ،**مجلة العلوم الإنسانية**،العدد:33، الجزائر، جوان2010.

3– بن عزة محمد ، فتوح خالد ، برامج التنمية المحلية و دورها في ترقية رفاهية السكان ،**مجلة أبحاث ودراسات التنمية** ،العدد: 02 ، الجزائر ،جوان2015.

4– طارق بركات ، تفعيل دور المشاركة الشعبية و التمكين المستدام في التنمية المحلية ، **مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية سلسلة العلوم الهندسية** ، المجلد:36 ،العدد: 5،سورية، 2014/10/1 .

5 –عبد الحق فيدمة ، ماهية الجماعات المحلية و التنمية المحلية المستدامة ، **مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات** ، العدد: الأول،الجزائر،.د.ت .

6– ــطبوش أحمد، كاتب محمد لخضر،واقع التنمية المحلية بولاية بشار،**مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية** ، العدد:2 ، الجزائر ، ديسمبر2017.

7– سي فضيل الحاج ، حيتالة معمر ، بن عطة محمد ، إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات، **المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة** ، العدد:9، الجزائر ، جانفي2017.

8– ناصور عبد القادر ، براهمي نصيرة ، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة إقتصاد المال والأعمال** ،المجلد: 3 ،العدد:2،الجزائر ، 2018/12/30 .

9 ــ نذير عميروش ، البلدية و دورها في التنمية المحلية ، **مجلة العلوم الإنسانية**،المجلد:أ،عدد: 49، الجزائر ،2018.

10– فرحات عباس ، سعود و سيلة ، واقع التنمية المحلية في الجنوب الجزائري دراسة تقييمية لولايتي ورقلة و إليزي ، **مجلة الإبداع** ، المجلد: 09 ، العدد: 01 ،الجزائر، 2019/12/01 .

11- عبد الحق فيدمة ، ماهية الجماعات المحلية و التنمية المحلية المستدامة ، **مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات** ، العدد: 1،الجزائر،د.ت .

12- حبشي لزرق ، بن الحاج جلول ياسين ، المشاركة الشعبية و أثرها على السياسات التنموية المحلية ، **مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية** ، العدد: 02 ،الجزائر،د ت.

13 -بهلولي فيصل ، خويلد عفاف ، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر- دراسة في برامج التنمية المحلية للبلديات و مصادر تمويلها ،**مجلة المنهل الاقتصادي** ،المجلد: 02،العدد: 01، الجزائر ،2019/6/30 .

14- وهيبة بن ناصر ،التمويل المحلي و دوره عملية التنمية المحلية ،**مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية** ،العدد:06 ، الجزائر،د.ت .

15- سامي بسة ، وردة حدوش ، ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الإستعجالي الخاص بمناطق الظل ،**مجلة السياسة العالمية**،المجلد:05 ،العدد الخاص:01،الجزائر،2021/5/30.

5 -المواقع الالكترونية :

1الرابط :

https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210104/205075.html- تاريخ التصفح:2022/03/15.

2- وكالةالأنباء الجزائرية ، الرابط،

https:// www.aps.dz/ar/economie/99047-12-30-15-55-17. تاريخ التصفح:2022/03/01.

3-الرابط:

http:// www.sahm-media.dz/d8%a7%d9%88%d8%B2%d9%8a%d8%b1%-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%88%d9%84-%d9%8a%d9%82%d8%af%d9%85-%d9%85%d8%ae%d8%b7%d8%b7-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b4%-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5/

تاريخ التصفح: 2022/03/01 ، الساعة 20:30.

4- تصريح وزير الداخلية كمال بالجود : الإذاعة الوطنية ، تالريخ التصفح: 2022/02/22، الساعة:20:20.

الرابط http:/:radioalgerie.dz/news/ar/article/202000615/194919.html

5 وكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ التصفح:2022/3/3، الساعة:21:20.

الرابط :Htpp:/www .aps.dz/ar/algerie/85019-2020-03-10-12-58-30

6 – كلمة وسيط الجمهورية إبراهيم مراد حول إحصاءات مناطق الظل ، الإذاعة الجزائرية، تاريخ التصفح: 2022/03/10 ، الساعة: 21:00 / الرابط :
.http://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210707/214357.ht

7 - عبد الحميد عثماني،مناطق الظل ...أين الخلل؟، تاريخ النشر 07 /02/ 2021، تاريخ التصفح 18 /05/ 2022،الساعة:22:00 ،على الموقع،
http://www.echoroukonline.com/%d9%85%d9%86%d8%a7%d8%b7%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%b8%d9%48-%d8%a3%d9%8a%d9%86-%a7%d9%84%d8%ae%d9%84%d9%84%d8%9f.

8 – http://www.ennaharonline.cm/%d8%af%d9%84%d9%8a%d8%a8%d8%a9-%d8%a3%d8%b3%d8%a8%d8%a7%d8%a8-%d8%a7%d8%aa%d8%b3%d8%a7%d8%b9-%d8%b1%d9%82%d8%b9%d8%a9-%d9%85%d9+%86%d8%a7%d8%b7%d9%82-%d8%a7%d9%84-%d8%b1%d8%a7%d8%ac%d8%b9/.

9 –الرابط:

http://www.elmassa.com/dz/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d8%a7%d8%b3%d9%84%d9%88%d9%86/%d9%85%d9%82-%d8%b8%d9%84-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%ae%d8%b7%d9%89-%d8%ae%d8%b7%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%86%d9%85%d9%8a%d8%a9 .

تاريخ التصفح:2022/03/22، الساعة:10:30

10 – الرابط: http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-25-12-15-24/2015-09-23-21-25-42/156836-1150-602 تاريخ التصفح:2022/03/22،الساعة:10:30.